مجلة جامعة الملك سعود، م ٢ ، العلوم الإدارية (١) ، ص ص ٣ - ٦٠ (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)

تطوير نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة واقتراح وسائل تحقيق الكفاءة والفعالية لخدمة التخطيط القومي
«دراسة تحليلية»

ابراهيم أحمد الصعيدي

أستاذ مشارك بقسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والسياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، دولة الإمارات العربية المتحدة

ملخص البحث . يهدف هذا البحث لبيان الدور الذي تلعبه الحسابات القومية في عملية التخطيط الاقتصادي، ورسم السياسات الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها دولة ذات طابع اقتصادي خاص، ويتعرض البحث لأوجه القصور في عملية تجميع البيانات الإحصائية اللازمة لتصوير تلك الحسابات والمعوقات التي تواجه المخطط القومي في تحليلها والاستفادة منها، واقتراح الحلول التي يمكن الاستفادة منها لتطوير كفاءة وفعالية تلك الحسابات في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

١ . المقدمة

(١ - ١) : طبيعة المشكلة

تعتبر عملية تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مطلبًا أساسيًّا لكل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، فالدول المتقدمة تنشد المزيد من التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، والدول النامية تنشد زيادة معدلات النمو الاقتصادي واللحاق بركب التقدم الحضاري المعاصر.

ولا شك فإن تحقيق هذا المطلب يحتاج إلى استخدام أسلوب التخطيط العلمي السليم، واستغلال كل الإمكانات المتاحة من موارد بشرية، ومادية، ومعنوية، واستنفار

الطاقات الخلّاقة بين مختلف فئات الشعب، والعمل على تجنب المفاجآت والثغرات التي تنجم عن الارتجال في تنفيذ الخطط والسياسات، مما يترتب عليه سوء الاستغلال الأمثل لكل الموارد والطاقات.

إن التخطيط العلمي السليم يقضي على الإسراف بكل صوره وأشكاله، سواء أكان في الإنتاج، أم الإنفاق، وسواء أكان ناتجًا عن ضياع الوقت، أم سوء استخدام الموارد، أم أي عامل من عوامل الإنتاج في المجال الوظيفي أو الإداري.

إن تحقيق هدف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التخطيط العلمي السليم يتطلب توافر العديد من المعلومات والمؤشرات التي تساعد المخطط القومي في رسم الخطط والسياسات المرنة التي يمكن عن طريقها تحقيق نمو متوازن بين جميع قطاعات الاقتصاد القومي وتجنبه لهزات اقتصادية غير متوقعة [١][(١)].

كذلك فإن تلك المعلومات والمؤشرات اللازمة للعملية التخطيطية تقوم في الدرجة الأولى على تكامل بيانات وإحصاءات الحسابات القومية، حتى يمكن الوصول إلى القرارات الاستثمارية المثلى التي تستند إلى تحليل المعاملات بين كل صناعة أو قطاع وكل الصناعات أو القطاعات الأخرى بما في ذلك القطاع الخارجي كقطاع مستقل [٢، ص ٤٢].

إن مشكلة هذا البحث وأي بحث مماثل آخر تكمن في تحديد العلاقة بين التخطيط العلمي السليم وبين بيانات وإحصاءات الحسابات القومية المستخدمة في أي دولة ومدى نضجها وكفاءتها وتقدمها، حيث لا يمكن لأي دولة أن تعد نظامًا للحسابات القومية ما لم

---

(١) ظل الاعتقاد حتى حلول الكساد العالمي الكبير (١٩٢٩ ـ ١٩٣٠م) بأن رفاهية المجتمع وازدهار الاقتصاد في مجموعه هو مجرد حاصل الجمع الجبري لرفاهية الأفراد والمشروعات كل بمعزل عن غيره ـ إلى أن أثبت بعض الاقتصاديين «أن الكل ليس مجرد حاصل جمع هذه الأجزاء بل هو بالإضافة إلى ذلك محصلة التفاعل بين هذه الأجزاء».

تتوافر لديها بيانات إحصائية دقيقة تترجم النشاط الاقتصادي من صورته الكمية الجامدة إلى صورة رقمية يمكن التعبير عنها بالأرقام وبالتالي يمكن استخدامها كأداة من أدوات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. وهو ما يحاول هذا البحث إبرازه بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة.

(١ ـ ٢) : حدود البحث

بالإشارة إلى قلة الكتابات المتداولة حول موضوع الحسابات القومية بدول الخليج بصفة عامة، ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة، لحداثة الأخذ بنظم الحسابات القومية بتلك الدول فإن هذا البحث سوف يطرح الموضوع بطريقة تتفق مع أهدافه والغرض منه، وكذلك بالنظر إلى الاعتبارات الراهنة، والظروف المتوقعة للتطورات الاقتصادية بالدولة، وذلك في إطار الحدود التالية:

- توضيح التطور التاريخي والعملي وبناء الإطار العلمي للحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام الأسلوب الاستنباطي.
- تحليل للنظام القائم لدراسة مدى تحقيقه لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة وعلاقته بالنظم الدولية والإقليمية الأخرى باستخدام الأسلوب الاستنتاجي.
- اقتراح الوسائل والطرق التي تساعد النظام في تحقيق الكفاءة والفعالية لخدمة تلك الخطط ورسم السياسات باستخدام منهج النظم.

(١ ـ ٣) : أهمية البحث وضرورته

من خلال عرض المشكلة، وحدود البحث يمكن القول إن لهذا البحث أهمية عامة تتلخص في التعريف بنظم الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها دولة ذات طابع اقتصادي خاص، كما أن له أهمية خاصة للمخطط القومي بتلك الدولة حيث يتعرض البحث لأوجه القصور في عملية تجميع البيانات الإحصائية اللازمة لتصوير تلك الحسابات، والمعوقات التي تواجه المخطط القومي في تحليلها والاستفادة منها، واقتراح الحلول التي يمكن الاستفادة منها لتطوير كفاءة وفعالية تلك الحسابات في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية وما يتفق والمحددات البيئية والظروف الاقتصادية بتلك الدولة، وبالتالي تظهر أهمية البحث وضرورته.

(١ ـ ٤) : منهج العرض

يتناول الباحث الموضوع من خلال ثلاثة مباحث رئيسة هي :

المبحث الأول: الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة ـ وصف النظام القائم وفيه يتناول الباحث: التطور التاريخي للحسابات القومية بالدولة، أهدافها، استخداماتها، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، والإطار العام للنظام المطبق.

المبحث الثاني: علاقة النظام بالنظم الدولية والإقليمية وتقييم كفاءته وفعاليته لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيه يتناول الباحث: علاقة النظام القائم بالنظام الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، ومدى استفادته منه، عيوب ذلك ومزاياه، وكذلك علاقة النظام القائم بالنظام الصادر عن جامعة الدول العربية ومدى استفادته منه، ومزاياه، وعيوبه. ثم يتعرض الباحث في هذا المبحث لمشكلات تطبيق تلك النظم بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومبررات تطوير النظام القائم.

المبحث الثالث: مداخل زيادة كفاءة وفعالية الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفيه يعرض الباحث: كيفية التغلب على مشكلات ومعوقات التطوير ومجالات التطوير المقترحة، ومقومات زيادة فاعلية النظام وكفاءته.

ثم ينتهي الباحث بعرض نتائج البحث والتوصيات.

٢ . المبحث الأول

الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة
(وصف وتحليل النظام القائم)

(٢ ـ ١) : نبذة تاريخية واقتصادية

مما لا شك فيه أن نشأة وتطور الحسابات القومية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالظروف والمشكلات الاقتصادية التي تمر بها أي دولة من الدول، حيث تتأثر الحسابات القومية بمدى نضوج وتقدم النظرية الاقتصادية، والهيكل الاقتصادي المطبق [٣، ص ٦].

وبخصوص دولة الإمارات العربية المتحدة، فلقد مر اقتصادها وخلال فترات زمنية قصيرة بمراحل عديدة من النمو، اتسمت كل مرحلة منها بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي [٤].

أولاً : اتصف اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة حتى نهاية الخمسينيات بمحدودية موارده الاقتصادية والمالية والبشرية، حيث كانت الفعاليات الاقتصادية تتركز بأنشطة الزراعة، والصيد، واستخراج اللؤلؤ، والتجارة.

ثانيًا : في بداية الستينات تم اكتشاف وإنتاج وتصدير النفط الخام، حيث بدأت مرحلة جديدة في النمو الاقتصادي والاجتماعي لدولة الإمارات تختلف نسبيًّا عن المراحل السابقة، وذلك من خلال استغلال عوائد تصدير النفط الخام في تنفيذ بعض المشروعات، خاصة مشروعات الخدمات.

ثالثًا : تميزت فترة السبعينات بقيام دولة اتحاد الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١م وبدأت مع قيام الاتحاد مرحلة الاندفاع نحو النمو بالاعتماد على استثمارات كبيرة، شملت مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة، ومختلف الإمارات من جهة أخرى.

رابعًا : حقق الاقتصاد القومي خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠م معدلات عالية للنمو حسب المقارنات الدولية، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلاً للنمو بواقع ٢٣٪ بالأسعار الجارية، ونحو ١٦٪ سنويًا بالأسعار الثابتة [٤، ص٢٧].

خامسًا: بدأ استخدام أسلوب التخطيط الشامل بالدولة بإصدار مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥م بهدف مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية وتلافي آثارها السلبية على الاقتصاد القومي ومعدلات النمو المستهدفة [١].

وفي ظل هذه التطورات والمراحل الاقتصادية كان لابد من إيجاد وسيلة تصف مجريات النشاط الاقتصادي بتلك الدولة، وتستخدم كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، وإعداد السياسات الاقتصادية، وتقديم صورة متكاملة عن الهيكل الاقتصادي للدولة ومقياس يوضح نمو وتطور هذا الهيكل، وتحديد علاقته بدول العالم الخارجي.

ولا شك أن الدارس لنظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية سوف يلمس مظاهر التطور في إعداد تلك الحسابات وارتباطها الوثيق بمراحل التطور الاقتصادي السالفة الذكر.

ففي فترة الخمسينيات لم تكن هناك جهة مسؤولة عن تجميع البيانات الإحصائية اللازمة لتصوير الحسابات القومية بالدولة وبالتالي لم تظهر أي صور لتلك الحسابات خلال تلك الفترة لعدم توافر بيانات إحصائية من جهة ولاعتماد النشاط الاقتصادي على أنشطة محدودة في الزراعة، والصيد، واستخراج اللؤلؤ.

---

(١) وافق مجلس الوزراء على أسلوب وإجراءات البرنامج الزمني لإعداد الخطة بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢م، واقترن ذلك بصدور قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (١) لسنة ١٩٧٩م حيث وافق المجلس بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٩م على إعداد خطة شاملة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقدر بخمس سنوات تبدأ من أول يناير سنة ١٩٨١م وتنتهي في آخر ديسمبر ١٩٨٥م.

وخلال فترة الستينيات ظهرت بعض الإحصاءات عن الثروة الجديدة وهي النفط الخام حيث بدأت مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي للدولة، كما ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة متخصصة في تجميع البيانات الإحصائية وتحليلها.

وفي بداية السبعينات وبظهور دولة الاتحاد شهدت الدولة تطورات عديدة في مجال إرساء دعائم التخطيط وتنظيم وتطوير المؤسسات ذات العلاقة بعملية التخطيط ـ حيث صدر القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م بإنشاء وزارة التخطيط وتحديد أعمالها وتبعه إصدار العديد من القوانين والمراسيم والتشريعات لتنظيم وتطوير أجهزة التخطيط بالدولة[١].

ولا شك أن هذه التشريعات والقوانين ساعدت على تصميم نظم الحسابات القومية بالدولة وتطورها، حيث بدأ ظهور تلك الحسابات بصورة فعلية وفي إطار علمي محدد اعتبارًا من عام ١٩٧٥م ـ ولو أنها كانت تصور بصورة ملخصة كملحق إحصائي ضمن تقارير التطورات الاقتصادية التي تصدرها إدارة التخطيط من فترة لأخرى، وضمن المجموعة الإحصائية السنوية التي تصدرها الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط.

ومنذ إنشاء إدارة التخطيط، كإدارة مسؤولة بوزارة التخطيط عن التخطيط القومي الشامل، فإن جهود المسؤولين بها تركزت خلال السنوات اللاحقة لإنشائها في العمل على تأسيس نظام حسابات قومية للدولة، بجانب العمل على تحسين وتطوير البيانات الأساسية وتوخي الدقة في جمع وتبويب وعرض وتحليل البيانات، وذلك وفقًا لتوصيات نظام الأمم

(١) منها القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٧٢م باعتبار الخطة أساسًا للنشاط الاقتصادي بالدولة، والمرسوم الاتحادي رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٤م الذي حدد نظام وزارة التخطيط وصلاحياتها، والتصميمات الفنية والإدارية لأعمالها، والقانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٤م الذي يوضح أهمية البيانات الإحصائية للعملية التخطيطية، والمرسوم الاتحادي رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٨م الذي بموجبه أصبح هيكل وزارة التخطيط يتضمن الإدارات التالية: إدارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، إدارة البرامج السنوية والمتابعة، إدارة الشئون المالية والإدارية، وإدارة التعاون الخارجي.

المتحدة للحسابات القومية الصادر عام ١٩٦٨م وتعديلاته اللاحقة، وقد كللت جهود تلك الإدارة وبتعاون تام بين وزارة التخطيط والوزارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية بإصدار نشرة متكاملة عن الحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٥م وحتى ١٩٨٤م مع ملاحظة أن تلك النشرة أوضحت أن:

- البيانات السابق نشرها والخاصة بسنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣م ضمن المجموعة الإحصائية أو تقارير التطورات الاقتصادية والاجتماعية تم تعديلها بموجب آخر البيانات والمعلومات التي أمكن الحصول عليها.

- أما بالنسبة لبيانات ١٩٨٤م فتعتبر بيانات أولية قابلة للتعديل على ضوء ما يستجد من بيانات وإحصاءات يمكن الاستفادة بها.

ومن هنا أدرك المخطط القومي بدولة الإمارات العربية المتحدة أهمية توافر نظام للحسابات القومية باعتبارها من أهم مستلزمات عملية إعداد وبناء الخطط الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى كونها تقدم صورة رقمية واضحة عن أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة [٥، ص١].

ويود الباحث أن ينوه أن هذا المبحث يعتمد بصورة أساسية في تحليلاته وعرضه على نظام الحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر بصورة رسمية ومنشورة عن وزارة التخطيط بالدولة [٦].

وجدير بالملاحظة أن المخطط القومي بدولة الإمارات العربية المتحدة ينظر إلى الحسابات القومية باعتبارها الأداة والوسيلة الفنية التي توصل إليها الإحصائيون والاقتصاديون والتي أمكن بها وضمن إطار محاسبي شامل وصف مجريات النشاط الاقتصادي وتدفقاته وترجمة ذلك في صور صفقات حقيقية ومجموعات حسابية مصورة على أساس مبدأ القيد المزدوج [٦، ص١٥؛ ٧، ص ص٧-٨؛ ٨، ص٤٤٩؛ ٩، ص٤٨؛ ١٠].

(٢ - ٢) : أهداف واستخدامات الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة

اعتبر المخطط القومي بدولة الإمارات العربية المتحدة الحسابات القومية أداة أساسية للتخطيط القومي إذ تساعد بصورة رئيسة على تحقيق الأهداف التالية [٦، ص١٥؛ ١١، ص ص١٢٨-١٣٧؛ ١٢] :

- قياس المتغيرات الرئيسة لكل القطاعات الاقتصادية.
- رسم السياسة الاقتصادية والمساعدة في معالجة المشكلات الاقتصادية.
- أداة للرقابة على مدى صحة وكفاءة الإحصاءات للقطاعات الإنتاجية.
- أداة لعقد المقارنات الإجمالية للمتغيرات الاقتصادية كافة خلال سلسلة زمنية معينة للبلد الواحد.
- أداة لعقد المقارنات الدولية للمتغيرات الرئيسة كالدخل والاستهلاك والاستثمار.

(٢ - ٣) : المفاهيم والمصطلحات والحسابات المستخدمة

تم اتباع نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية في كل المفاهيم والمصطلحات والحسابات في إعداد نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة[١] وفيما يلي التفصيل.

(٢ - ٣ - ١) قطاعات الاقتصاد القومي

وتشمل :

١ - الصناعات.

٢ - منتجي الخدمات الحكومية.

٣ - المؤسسات الخاصة التي لا تستهدف الربح وتخدم العائلات[٢].

٤ - الخدمات المنزلية.

---

(١) سوف نتعرض لدراسة وتحليل هذا النظام في المبحث التالي بهدف الحكم على مدى ملاءمته للتطبيق بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولمزيد من التفاصيل عن هذا النظام راجع [٦، ص ص ١٦ - ٢٢ ؛ ١٣ ، ص ص ٣١ - ٣٨].

(٢) لم يظهر هذا القطاع في جداول الحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة لضآلة حجم معاملاته.

(٢ ـ ٣ ـ ٢) الجداول والحسابات الرئيسة للحسابات القومية بدولة الإمارات

وتشمل مايلي :

١ ـ جداول وحسابات الناتج المحلي الإجمالي .

٢ ـ جداول وحسابات تكوين رأس المال الثابت الإجمالي .

٣ ـ الحسابات الموحدة للدولة .

وسوف نتناول تلك الحسابات في البند التالي (أنظر ملاحق البحث) .

(٢ ـ ٤) : الإطار العام للنظام المطبق

(٢ ـ ٤ ـ ١) هيكل النظام (الإطار العام)

يتكون هيكل نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة والمطبق منذ ١٩٧٥م وحتى الآن من ثلاث مجموعات رئيسة هي :

المجموعة الأولى : الحسابات القومية الموحدة للدولة

وهي مجموعة الحسابات التي يتم تصويرها وفقًا للأسعار الجارية وهي أربعة حسابات هي :

(١) حساب الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق .

(٢) حساب الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته .

(٣) حساب تمويل رأس المال .

(٤) حساب الصفقات الخارجية .

المجموعة الثانية : مجموعة الجداول الأساسية

وهي مجموعة الجداول التي تصف مجريات النشاط الاقتصادي للدولة ـ وتتكون من أحد عشر جدولاً رئيسًا هي :

(١) الناتج المحلي الإجمالي وعناصر الدخل .

(٢) قيمة الإنتاج بسعر المنتج حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية .

(٣) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية .

(٤) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار (سنة ١٩٨٠م) (سنة الأساس) .

(٥) الناتج المحلي الإجمالي حسب الإمارات بالأسعار الجارية.
(٦) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية.
(٧) جدول موارد واستخدامات السلع والخدمات.
(٨) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق بأسعار سنة ١٩٨٠م (سنة الأساس).
(٩) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الإقتصادية.
(١٠) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الإمارات.
(١١) إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعًا بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

المجموعة الثالثة : مجموعة الجداول الإضافية

وهي مجموعة من الجداول المساعدة والإضافية التي توضح حركة التوازن الاقتصادي بين قطاعات النشاط الاقتصادي وتتمثل في خمسة جداول هي :

(١) الميزان التجاري للدولة بالأسعار الجارية.
(٢) الميزان التجاري بأسعار سنة ١٩٨٠م (الأسعار الثابتة).
(٣) إجمالي الواردات السلعية حسب التقسيم الدولي.
(٤) الهيكل السلعي لإجمالي الواردات السلعية بالأسعار الجارية.
(٥) الهيكل السلعي لإجمالي الواردات السلعية بأسعار سنة ١٩٨٠م (سنة الأساس).

هذا بجانب استخدام بعض الجداول الإحصائية التي توضح عدد العاملين حسب القطاعات الاقتصادية، وحسب الإمارات والتي تستخدم في تحليل المتغيرات الاقتصادية وإيجاد المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة التي تتخذ سنة ١٩٨٠م كسنة أساس لها.

(٢ - ٤ - ٢) مصادر البيانات اللازمة لتركيب نظام متكامل للحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة

تتمثل في مجموعتين رئيستين هما :

أولاً : الإحصاءات الدورية.
ثانيًا : التعدادات العامة.

وفيما يلي تفصيل لمحتوى كل مجموعة.

أولاً: الإحصاءات الدورية

وتتمثل فيما يلي:

* تقديرات الدخل من قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.
* تقديرات الدخل من قطاع الصناعات الاستخراجية كالنفط الخام والمعادن الأخرى.
* تقديرات الدخل من قطاع الصناعات التحويلية.
* إحصاءات قطاع الكهرباء والماء.
* إحصاءات قطاع التشييد والبناء.
* إحصاءات قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.
* إحصاءات قطاع النقل والتخزين والمواصلات.
* إحصاءات قطاع التمويل والتأمين.
* إحصاءات قطاع العقارات.
* إحصاءات قطاع التجارة الخارجية.
* إحصاءات التصنيف الاقتصادي والوظيفي لنشاط قطاع الإدارة الحكومية.
* إحصاءات متحصلات ومدفوعات النقد الأجنبي.
* إحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل.
* إحصاءات العمالة بالحكومة الاتحادية والهيئات والدوائر الاتحادية الأخرى.
* إحصاءات الأرقام القياسية للأسعار (جملة، مفرق، تجزئة).
* إحصاءات الخدمات المنزلية وبحث ميزانية الأسرة.
* إحصاءات الخدمات التعليمية والرياضية والخدمات الطبية والثقافية المتعددة.
* إحصاءات الخدمات البريدية والمواصلات السلكية و اللاسلكية.

ثانيًا: التعدادات العامة

وأهمها:

* التعدادات العامة للإنتاج الصناعي بالدولة.
* التعدادات العامة للمنشآت العاملة بالدولة.
* التعدادات العامة للسكان.

وسوف نعرض في ملاحق البحث مجموعة الحسابات القومية الموحدة على مستوى الدولة، وأهم الجداول المستخدمة وذلك عن سنة ١٩٨٤م [٦، ص٨٣ وص ص١٢٩-١٣٣؛ ١٤] باعتبارها آخر سنة وضعت عنها تقديرات للحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتضمن العرض مايلي:

(١) مجموعة الحسابات الموحدة للدولة عن سنة ١٩٨٤م.

(٢) جدول موارد واستخدامات السلع عن سنة ١٩٨٤م.

(٣) الميزان التجاري من سنة ١٩٧٥م وحتى سنة ١٩٨٤م.

ومن الجدير بالملاحظة أن ننوه إنه يستخدم في تركيب تلك الحسابات والجداول، المفاهيم والمصطلحات التي تم استنباطها من نظام الحسابات القومية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة.

(٢ ـ ٥) : استخدام الحسابات القومية في التحليلات الهيكلية والاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة

حقيقة يجب أن نؤكد عليها وهي أن استخدام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية بالرغم من أنه جاء متأخرًا بالنسبة إلى غيرها من الدول الأخرى بالمنطقة إلا أنه استخدم كأداة رئيسة في إجراء التحليلات الهيكلية لقطاعات النشاط الاقتصادي بالدولة كما ساعد على دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ولو أخذنا الفترة من سنة ١٩٨٠م إلى سنة ١٩٨٢م (وهي الفترة التي تتوافر عنها بيانات فعلية) لوجدنا أنها شهدت تطورات اقتصادية هائلة. وهناك بعض المؤشرات الاقتصادية المستخرجة عن تلك الفترة [٤، ص ص٢٩-٤٤؛ ١٥، ص ص١٩٣-١٩٤؛ ١٦؛ ١٧].

(٢ ـ ٥ ـ ١) بخصوص الناتج المحلي الإجمالي

(ا) انخفض الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢م) بنسبة ٨ر٢٪ سنويًّا وذلك نتيجة انخفاض الناتج المتولد عن النفط الخام بنسبة ٩ر١٠٪ بالأسعار الجارية، ونحو ٧ر١٣٪ بالأسعار الثابتة.

(ب) استمر نمو القطاعات الإنتاجية الرئيسة (عدا قطاع التشييد) بمعدلات عالية فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية معدلاً للنمو بلغ ٧ر٥٥٪ سنويًّا بالأسعار الجارية، ونحو ٨ر٤٨٪ سنويًّا بالأسعار الثابتة، كما ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٨ر٣٪ سنة ١٩٨٠م إلى ٨ر٨٪ عام ١٩٨٢م.

(جـ) تحققت معدلات نمو معقولة في قطاع الزراعة حيث بلغت ٦ر١٧٪ سنويًّا بالأسعار الجارية، ونحو ٢ر١٤٪ سنويًّا بالأسعار الثابتة وهي معدلات مناسبة نظرًا للظروف الخاصة التي تكتنف عملية تنمية القطاع الزراعي. باعتبار أن هناك صعوبات تتصل بظروف وعوامل طبيعية وبيئية مختلفة.

(٢ ـ ٥ ـ ٢) بخصوص الدخل القومي

(ا) انخفض الدخل القومي خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢م بنسبة ٧ر٥٪ سنويًّا وذلك بسبب انخفاض مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التغيرات الكبيرة في أسواق النفط العالمية سواء من ناحية حجم الطلب العالمي أو من ناحية الأسعار، مع استمرار التحويلات إلى الخارج بمعدلاتها العالية ـ خاصة تحويلات العاملين.

(ب) أدى انخفاض الدخل القومي إلى انخفاض مضاعف في متوسط دخل الفرد بنسبة ٩ر١١٪ سنويًّا بالأسعار الثابتة، وساعد على هذا الانخفاض زيادة عدد السكان حيث بلغ معدل نمو السكان خلال نفس الفترة نحو ٦ر٦٪ سنويًّا.

(جـ) في الوقت الذي انخفض فيه متوسط دخل الفرد القومي ارتفعت حصة الفرد من الاستهلاك النهائي، حيث حققت هذه الحصة معدلاً للنمو بلغ ٦ر١٧٪ سنويًّا بالأسعار الجارية، ونحو ٢ر١١٪ سنويًّا بالأسعار الثابتة.

(٢ ـ ٥ ـ٣) التكوين الرأسمالي الثابت

(ا) بلغ حجم الانفـاق على التكوين الرأسمالي الثابت نحو ٣٠ر٢ مليار درهم عام ١٩٨٠م ووصل عام ١٩٨٢م إلى نحو ٣٢ر١ مليار درهم بالأسعار الجارية، ونحو ٢٩ر٧ مليار درهم بالأسعار الثابتة.

(ب) بلغت نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م نحو ٢٧ر١٪ ثم انخفضت هذه النسبـة عام ١٩٨١م إلى ١٤ر٧٪ ويرجع ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الحكومية.

(جـ) ارتفعت نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي عام ١٩٨٢م إلى ٨٢ر٢٪ نتيجة لزيادة الاستثمارات الحكومية واستثمارات قطاعي الأعمال الحكومي والخاص.

(٢ ـ ٥ ـ ٤) الاستهلاك النهائي

(ا) حقق الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص) معدلاً للنمو بواقع ٢٦ر٨٪ سنويًّا بالأسعار الجارية، ونحو ١٨ر٥٪ سنويًّا بالأسعار الثابتة خلال السنوات ١٩٨٠م ـ ١٩٨٢م، ويرجع ذلك بسبب استمرار الحكومة في تقديم وتطوير ونشر الخدمات بأنواعها ولمختلف الإمارات.

(ب) حقق الاستهلاك الحكومي معدلاً للنمو بلغ ٣٨ر٣٪ سنويًّا بالأسعار الجارية، ونحو ٢٦ر١٪ سنويًّا بالأسعار الثابتة.

(جـ) حقق الاستهلاك الخاص معدلاً للنمو بلغ ١٨ر٩٪ سنويًّا بالأسعار الجارية، ونحو ١٢ر٩٪ سنويًّا بالأسعار الثابتة وبالرغم من انخفاضه عن معدل نمو الاستهلاك الحكومي إلا أنه يعكس التطور الملموس في تحسن مستويات المعيشة.

٣. المبحث الثاني

علاقة النظام بالنظم الدولية والإقليمية ومبررات تطويره

(٣ ـ ١) : مقدمة

تقدمت الدراسات الخاصة بالمحاسبة القومية في كثير من دول العالم الرأسمالية منها والاشتراكية على حد سواء، يتضح ذلك من مجهودات كثير من دول العالم في وضع نظام محاسبة قومية بها، وكذلك مجهودات هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الأوربي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية وغيرها من التكتلات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم.

لذلك فإن على الدول النامية ومنها بالطبع دولة الإمارات العربية المتحدة عبئًا تاريخيًّا ثقيلاً يتلخص في رهان العمل على أنها قادرة على الرقي السريع في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق تقديم صورة دقيقة ومتماسكة لحياتها الاقتصادية وذلك عن طريق وضع نظام محاسبة قومية بعيدًا عن التقليد والمحاكاة آخذة في اعتبارها ظروفها و خصائصها الاقتصادية.

لذلك ثار تساؤل عن مدى إمكان تطبيق هياكل المحاسبة القومية في الدول المتقدمة لدول نامية ـ تتميز عنها كل التمييز. كذلك ثار التساؤل عن مدى إمكان عقد مقارنة مفيدة بين هذين النوعين من المجتمعات مع اختلافها في شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما سيتناوله الباحث في هذا المبحث.

(٣ ـ ٢) : علاقة النظام القائم بالنظام الصادر عن هيئة الأمم المتحدة

(٣ ـ ٢ ـ ١) مقدمة

سبق أن ذكرنا أن نظام الحسابات القومية المطبق بدولة الإمارات العربية المتحدة يستمد هيكله الأساسي من نظام الحسابات القومية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦٨م حيث أقرته اللجنة الإحصائية في اجتماعها الخامس عشر من نفس العام، وأصدره المكتب الإحصائي للأمم المتحدة سنة ١٩٦٩م كما صدرت تعديلات له عام ١٩٧٦م ويعد

هذا النـظام أحدث النظم المطبقة التي صدرت عن الهيئة الدولية في الحسابات القومية، وتظهر أهميته فيما استحدثه من حسابات وجداول تلائم ظروف معظم الدول المتقدمة منها والنامية.

لذلـك ومن أجـل توضيح علاقـة نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة بنظام هيئة الأمم المتحدة المشار إليه ومدى استفادة النظام الأول منه يرى الباحث إبـراز بعض الملامح الرئيسة لهذا النظام مما لم يرد ذكره في المبحث الأول والخاص بنظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة. حتى يمكن الوصول إلى صيغة ملائمة للتطبيق بدولة الإمارات في ضوء المتغيرات الاقتصادية والهيكل الاقتصادي السائد.

(٣ ـ ٢ ـ ٢) أهداف وضع نظام هيئة الأمم المتحدة

تتلخص الأهداف الرئيسة لنظام الأمم المتحدة (١٩٦٨م) كما ذكرها واضعوه فيما يلي:

(ا) إرشـاد الأجهزة الإحصائية المختلفة فيما يتعلق بتحسين وتطوير البرامج الإحصائية الأساسية اللازمة لإجراء التركيبات الاقتصادية المتعلقة بالحسابات الاقتصادية القومية بما في ذلك جداول المستخدم / المنتج ـ وجداول التدفقات النقدية والمالية والأرقام القياسية.

(ب) تقديم أساس مفصل وشامل للتعاريف والمفاهيم المرتبطة بالحسابات القومية وكذلك التصفيات الأخرى اللازمة لتخطيط وتركيب الإحصاءات الأساسية.

(جـ) توفـير البيانات الأساسية اللازمة لاستيفاء التقارير والاستفسارات الدولية الخاصة بالحسابات القومية.

(٣ ـ ٢ ـ ٣) حسـابـات النشـاط الاقتصـادي والجـداول المساعدة والإضافية [١٦، ص ص١٥٢-١٦٤ و ٢١٦-٢٢٠].

أولاً: تقسم حسابات النشاط الاقتصادي كما وردت بالنظام إلى ست مجموعات هي:

المجموعة الأولى : الحسابات الموحدة للدولة (وهي التي أخذ بها نظام دولة الإمارات).
المجموعة الثانية : حسابات الإنتاج الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي.
المجموعة الثالثة : حسابات الدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي.
المجموعة الرابعة : حسابات لبعض الأقاليم المختارة.
المجموعة الخامسة : حسابات الأنواع الرئيسة من النشاط الاقتصادي.
المجموعة السادسة : حسابات القطاع العام.

ثانيًا: تتكون الحسابات النمطية (standard accounts) من ستة حسابات رئيسة هي:

١ ـ حساب الإنتاج (production account)
٢ ـ حساب الإنفاق الاستهلاكي (consumption expenditure account)
٣ ـ حساب الدخل والإنفاق (income and outlay account)
٤ ـ حساب التكوين الرأسمالي (capital formulation account)
٥ ـ حساب التمويل الرأسمالي (capital finance account)
٦ ـ حساب الصفقات الخارجية (external transactions)

ثالثًا: تتكون الجداول المساعدة والإضافية التي وردت في نظام هيئة الأمم المتحدة من ثمانية وعشرين جدولاً [١٤، ص١٦٥ وص ص٢٢٦-٢٢٧]. مع ملاحظة أنه سبق أن ذكرنا عند عرض نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات للقطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي في ظل هذا النظام[٦]

(٣ ـ ٢ ـ ٤) أسس التقييم في ضوء نظام الأمم المتحدة

استخدم نظام الأمم المتحدة (١٩٦٨م) أسس التقييم التالية

١ ـ قيمة المنتج (producer's value)
٢ ـ قيمة المشترى (purchaser's value)

(١) يستخدم النظام اصطلاح المتعاملون (transactors) للتعبير عن قطاعات الاقتصاد القومي، ويستخدم اصطلاح المعاملات (transactions) للتعبير عن الصفقات، كما يصف المتعاملين إلى قطاعات إنتاجية، وقطاعات تنظيمية رئيسة وفرعية. أنظر: [١٤، ص ص ٧١ ـ ٩٣].

٣ ـ القيمة الأساسية التقريبية (basic value approximate)

٤ ـ القيمة الأساسية الحقيقية (basic value true)

٥ ـ قيمة عوامل الإنتاج التقريبية (factor values approximate)

٦ ـ قيمة عوامل الإنتاج الحقيقية (factor values true)

ويمكن تلخيص اتجاهات هذه الأسس فيما يلي:

أولاً: للحصول على قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المشترى يضاف إلى قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج هوامش التجارة والنقل.

ثانيًا: للحصول على قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس القيمة الأساسية التقريبية يطرح من قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج صافي الضرائب السلعية على المنتجات.

ثالثًا: للحصول على قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس القيمة الأساسية الحقيقية يُطرح من قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج كل من صافي الضرائب السلعية على المنتجات وصافي الضرائب السلعية على المدخلات الوسيطة.

رابعًا: للحصول على قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة عوامل الإنتاج التقريبية يطرح من قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج الصافي صافي الضرائب غير المباشرة الأخرى على المنتجات.

خامسًا: للحصول على قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة عوامل الإنتاج الحقيقية يطرح من قيمة الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج كل من صافي الضرائب غير المباشرة الأخرى على المنتجات وصافي الضرائب غير المباشرة الأخرى على المدخلات الوسيطة.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من التقييم بالقيمة الأساسية (basic value) هو الوصول إلى القيمة الفعلية للمنتجات بعد استبعاد كافة المؤثرات السعرية المتمثلة في الضرائب والإعانات المتعلقة بكل من المنتجات والمدخلات الوسيطة.

(٣ ـ ٢ ـ ٥) بعض مميزات النظام الجديد

يُمَيز النظام الجديد في عرضه بمجموعة المميزات التالية:

(ا) تم الجمع بين أسلوب المصفوفات وأسلوب الحسابات عند عرض النظام الجديد ولكن أسلوب المصفوفة قد اعتبر بالشكل المفضل لعرض حسابات النظام وذلك لما يلي من أسباب:

١ ـ يعرض البند في المصفوفة مرة واحدة بينما يتطلب الأمر في نظام الحسابات قيد الرقم مرتين وطبقًا لذلك فإن عرض البيانات في صورة مصفوفة يعطي ضعف المعلومات التي يمكن الحصول عليها في حالة عرضها في شكل حسابات.

٢ ـ في نظام المصفوفة يمكن اختيار تصنيفات للمتعاملين في الصفوف وفي الأعمدة الأمر الذي يتعذر إجراؤه فنيًّا عند اتباع نظام الحسابات لأن هذا سيؤدي إلى اختلاف المفاهيم المتبعة في تعريف الجانب الأيمن للحساب الواحد عن الجانب الأيسر لذات الحساب بالرغم من تساوي المجموع في كل من الجانبين للحساب الواحد.

٣ ـ يسمح العرض عن طريق المصفوفة بإجراء الكثير من التصنيفات المزدوجة عن طريق توضيح بعض البنود القومية لحسابات مستقلة دون التضحية بالتكامل الكلي للنظام.

٤ ـ يمكن العرض عن طريق المصفوفة من تضمين الكثير من التفصيلات التي يتعذر توضيحها عن طريق الحسابات وإن كان العرض عن طريق المصفوفات أقل وضوحًا لغير المتخصصين من العرض عن طريق الحسابات.

(ب) أُعِدّ النظام الجديد للحسابات القومية بصورة متكاملة تشمل المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المختلفة وكذلك الحسابات والجداول الموحدة. فقد أُعِدّت المفاهيم والتصنيفات بطريقة يمكن معالجتها لتلائم الدول التي تقوم بإعداد حساباتها القومية وفقًا للنظام. أما الحسابات والجداول الموحدة في النظام فقد أُعِدّت لكي تستخدم كأساس لتجميع وتركيب البيانات الأساسية التي يتطلبها النظام [١٤، ص ص٨٩-١٢٩].

(جـ) يتضمن النظام الجديد الأسس المنهاجية لإعداد وتحليل جداول المدخلات والمخرجات وكذلك المقومات الأساسية اللازمة لإجراء المقارنات الكمية والسعرية.

(د) يختلف أسلوب تقييم السلع والخدمات في النظام الجديد للحسابات القومية عن ذلك الأسلوب الذي اتُّبِعَ لنفس الغرض في النظام القديم فقد استخدم في النظام الجديد أربعة أنواع من الأسعار بيانها كما يلي:

١ - **أسعار المشترين**: وهي تقابل أسعار السوق في النظام القديم وتستخدم في تقييم الطلب النهائي.

٢ - **أسعار المنتجين**: وهي عبارة عن أسعار البيع تسليم الوحدة الإنتاجية وتختلف عن أسعار المشترين عن كونها لا تشمل هوامش التجارة والنقل التي تترتب على انتقال السلع من المنتج إلى المشتري.

٣ - **الأسعار الأساسية**: وتختلف عن أسعار المنتجين في كونها تتضمن صافي الضرائب السلعية (الضرائب السلعية مطروحًا منها الإعانات السلعية).

٤ - **تكلفة عوامل الإنتاج**: وهذه الأسعار تختلف عن أسعار القيمة الأساسية بقيمة الضرائب غير المباشرة بعد استبعاد الإعانات بالإضافة إلى الضرائب والإعانات السلعية.

(هـ) صنفت السلع والخدمات في النظام الجديد طبقًا للمفاهيم الواردة إلى مجموعتين: مجموعة سلعية وأخرى غير سلعية.

١ ـ **المجموعة السلعية**: وتشمل كل السلع والخدمات المنتجة للبيع في السوق بأسعار تغطي تكلفة الإنتاج.

٢ ـ **المجموعة غير السلعية**: وهي ما لا يدخل من السلع والخدمات بالمجموعة الأولى وتتمثل بصفة أساسية في السلع والخدمات المنتجة لكي تستخدم بالذات في القطاع الحكومي والهيئات التي لا تهدف إلى الربح.

(٣ ـ ٢ ـ ٦) مواءمة نظام الأمم المتحدة الجديد للدول النامية

لا يمكن الادعاء بأن الدول النامية بصفة عامة ودول الجامعة العربية بصفة خاصة ومنها بالطبع دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تكون قادرة على تطبيق النظام المعدل للحسابات القومية بصورته الكاملة ولقد أشارت وثيقة الأمم المتحدة إلى هذه الحقيقة ونبهت إلى تداركها حيث أوضحت أن عددًا من الدول النامية سوف يستغرق سنين كثيرة لتوفير الإحصاءات الأساسية المطلوبة لتركيب الحسابات والجداول الموحدة الواردة في النظام وإن كانت جميعها مطلوبة لتقييم وتخطيط ودفع عجلة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول [١٤، ص٢٠٧]. ولهذا السبب وغيره من الأسباب الأخرى فقد خصص النظام الجديد الفصل التاسع منه لمواءمة النظام في ضوء الظروف الخاصة بالدول النامية واحتياجاتها من البيانات الأساسية، أو بمعنى آخر فإن الحاجة إلى تكييف النظام الجديد بما يتلاءم وظروف ومتطلبات الدول النامية إنما ينبعث أساسًا من الآتي:

أولاً: الرغبة في تسهيل تجميع وتركيب البيانات الأساسية المطلوبة على وجه السرعة.

ثانيًا: الرغبة في التغلب على بعض الظروف الخاصة والتي تعتبر من السمات الأساسية للدول النامية ومن أمثلتها ما يلي:

ا ـ ثنائية الهيكل الاقتصادي والتنمية.

ب ـ دور القطاعات القيادية في الاقتصاد القومي.

جـ ـ دور القطاع العام وأهميته في دعم الصرح الاقتصادي لهذه الدول.

د ـ تنمية المناطق الإقليمية.

(٣ ـ ٢ ـ ٧) التعديلات المقترحة على النظام لمواءمة ظروف الدول النامية

تعتبر السمات السابقة من الأسباب الرئيسة التي من أجلها اقترحت التعديلات التي أدخلت على النظام الجديد للحسابات القومية حيث إنه من غير المستطاع عمليًّا تركيب جميع الحسابات والجداول الموحدة الواردة في هيكل النظام الجديد للحسابات القومية في ظل المرحلة الحالية من التقدم الإحصائي في الدول النامية ـ لذلك ومن أجل تسهيل مهمة توفير المعلومات المطلوبة على وجه السرعة ـ رؤي إدخال بعض التعديلات في النظام الأساسي للحسابات القومية حتى تتمكن الدول النامية من تنفيذ النظام المقترح على مراحل متتابعة طبقًا للأولويات الموضوعة وتتناول التعديلات المقترحة إضافات في كل من التصنيفات والحسابات والجداول الواردة بالنظام، وكما تشير مذكرة الأمم المتحدة [١٤، ص٢٠٨] فإن هذه الإضافات لا تعتبر دليلاً استرشاديًّا للمحاسبين القوميين في الدول النامية وإنما توضح الخطوط العريضة التي في ضوئها يتسنى إعداد التصنيفات والحسابات والجداول وذلك في حالة إذا ما روعي أنه من المفيد إدخال بعض التعديلات على الهيكل المتكامل للنظام الجديد للحسابات القومية وفيما يلي أهم هذه التعديلات المقترحة.

أولاً: التعديلات المقترحة بالنسبة للتصنيفات [١٤، ص ص٢٠٧-٢١٥]:

(١) يمكن تصنيف المنتجين إلى قطاع عام وقطاع خاص لما يمكن أن يحققه ذلك من مزايا حيث إن الرغبة في الدول النامية تكمن أساسًا في الحصول على بيانات توضح خصائص واتجاهات صناعات القطاع العام وكذلك المنشآت والوحدات الإنتاجية المملوكة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص وعلاقة كل منهما بالآخر في كل نوع من أنواع النشاط الاقتصادي ومن وجهة نظر السلطات الإحصائية في الدول النامية فإنه يسهل الحصول على البيانات الخاصة بالقطاع العام فهي إما موجودة أو يمكن جمعها بعكس الحال لوحدات القطاع الخاص.

(٢) فيما يتعلق بالتصنيفات الإضافية الخاصة بفصل الصفقات المالية وغير المالية فقد أُعِدَّت فقط بالنسبة لبعض البنود الخاصة منها إجمالي فائض التشغيل لتبيان نوع الإنتاج وعما إذا كان يخص إنتاج الإعداد الذاتي أو الإنتاج المخصص بصفة رئيسة

للسوق وأيضًا التقسيمات الخاصة بمدفوعات ومتحصلات دخل الملكية والتي قسمت إلى مدفوعات عينية ومدفوعات نقدية، وذلك لما للمدفوعات العينية من أهمية بالنسبة لنظام المشاركة في المحاصيل الزراعية (مقاسمتها) في بعض الدول النامية، وكذلك تتيح التقسيمات الجزئية تقسيم كل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت إلى إنتاج للإمداد الذاتي أو مواد مشتراة.

ثانيًا: التعديلات المقترحة في الحسابات

(١) يمكن تصميم مجموعة من الحسابات الإضافية تساعد في تحديد خصائص أجزاء من الاقتصاد القومي وتقييم الدور الذي يمكن أن تساهم فيه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية كما تساعد على تقييم الخبرات والمشاكل التي تعترض مجموعة المتعاملين وتعتبر حسابات المناطق أنسب نظام يحقق هذا الهدف كما أنها تعتبر نظامًا متكاملاً ومنسقًا من الحسابات المرتبطة إرتباطًا وثيقًا بحسابات النظام الجديد، وتتكون هذه الحسابات من الحسابات التالية:

١ ـ حسابات السلع والخدمات.
٢ ـ حسابات المنتجين ـ حساب الإنتاج.
٣ ـ حسابات الدخل والإنفاق.
٤ ـ حسابات التمويل الرأسمالي.
٥ ـ حسابات العمليات الجارية.

ومن الجدير بالذكر أن هيكل ومحتويات حسابات المناطق متفق مع النظام الجديد بأكمله إلا أن الاختلافات التي أخذت في الاعتبار إنما روعيت بهدف تذليل بعض الصعوبات المتعلقة بتركيب هذه الحسابات بسبب النقص النسبي في البيانات الإحصائية المتاحة وتوفرها بمستوى الدقة المطلوب وذلك في الدول النامية التي تعتبر في أولى مراحل تقدمها الإحصائي وفي ضوء التعديلات المقترحة في حسابات المناطق فإنه يلاحظ ما يلي:

ا ـ تم تجميع المعاملات في السلع وغيرها من السلع والخدمات في حساب واحد.

ب - تم تقييم السلع بسعر المشتري وليس بسعر المنتج كما هو الحال في حسابات النظام الكامل.

جـ - قسمت المنتجات الكلية إلى منتجات للإمداد الذاتي ومنتجات من أجل البيع في السوق.

د - في جانب المدخلات من حساب الإنتاج يتم ربط كل من فائض التشغيل وإهلاك رأس المال الثابت في تيار واحد هو إجمالي فائض التشغيل.

هـ - بالنسبة لحسابات الدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي للمناطق فيسجل كل من فائض التشغيل والادخار على الأساس الإجمالي في الوقت الذي يسجل فيه التحويلات الجارية والصفقات الخاصة بالأصول المالية باستثناء الضرائب المباشرة على الدخل على أساس الصافي أما حساب التمويل الرأسمالي فقد أعد ليبرز صافي الإقراض فقط حتى يمكن تحاشي صعوبات تجميع البيانات الخاصة بمختلف صفقات الأصول والخصوم المالية.

و - يتم تسجيل الصفقات الخارجية للمناطق على أساس الصافي بدلاً من الإجمالي حتى يسهل استيفاء البيانات على مستوى المنطقة.

(٢) ليس من المهم أن تتضمن الحسابات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية الرئيسة حساباً يتم فيه تسجيل الصفقات التي تعقد بين المتعاملين والوحدات الاقتصادية الأخرى حيث إن هذه الحسابات تختلف من دولة إلى أخرى ولذلك فإن الاختلاف الوحيد بين هذه الحسابات وحسابات النظام الكامل يكمن في حساب الدخل والإنفاق حيث يسجل بند إجمالي فائض التشغيل وإجمالي المدخرات وتتضمن حسابات الأنواع الرئيسة من النشاط الاقتصادي الحسابات التالية:

أ - حساب السلع ويوضح عرض واستخدام السلع التي يتم إنتاجها بمعرفة المنشآت.

ب - حساب الصناعات، ويبرز هذا الحساب هيكل التكاليف وإجمالي منتجات المنشآت التي يغطيها الإطار الإنتاجي كما هو الحال في حساب السلع.

جـ - حساب الدخل والإنفاق لمشروعات الشركات وشبه الشركات.

د ـ حساب التمويل الرأسمالي لمشروعات الشركات وشبه الشركات.
هـ ـ حساب الدخل والإنفاق للمشروعات غير المساهمة لقطاع العائلات.
و ـ حساب التمويل الرأسمالي للمشروعات غير المساهمة لقطاع العائلات.

(٣) فيما يتعلق بحسابات القطاع العام فإنها تغطي المشروعات العامة ووحدات الحكومة العامة وتهدف هذه الحسابات إلى إبراز دور السلطات العامة في تزويد الاقتصاد القومي بالسلع والخدمات وطلب هذه السلطات على الموارد اللازمة للإنتاج، هذا بالإضافة إلى توضيح الوسائل التي تلجأ إليها السلطات العامة لتمويل الإنتاج والاستهلاك والتكوين الرأسمالي ومساهمتها في معالجة نوبات التضخم أو الانكماش في البنيان الاقتصادي. وتتكون حسابات القطاع العام من أربعة حسابات هي:

ا ـ حساب السلع والخدمات.
ب ـ حساب المنتجين.
جـ ـ حساب الدخل والإنفاق.
د ـ حساب التمويل الرأسمالي.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه قد تم إدماج المعاملات التي تتم بين شركات القطاع العام ووحدات الحكومة العامة وكذلك بالنسبة للصفقات التي تتم بين المشروعات الحكومية ووحدات الحكومة العامة.

ثالثًا: التعديلات المقترحة بالجداول

تجدر الإشارة إلى الجدولين الإضافيين اللذين وردا في النظام الجديد لأهميتهما بالنسبة للدول النامية وهما [١٤، ص ص ٢٢٠-٢٢٧]:

(١) **الجدول الأول**: الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات (جدول رقم ٢٧). والغرض من هذا الجدول هو إعطاء بيان موجز يوضح مساهمة كل من السلع والخدمات غير المسوقة والمسوقة والإنتاج للسوق والإنتاج للاستهلاك الذاتي وكما يتضح من الجدول المذكور فقد قسمت الصناعات إلى قسمين رئيسين هما:

١ ـ سلع وخدمات منتجة أساسًا للسوق.
٢ ـ سلع وخدمات غير منتجة أساسًا للسوق.

هذا وقد صنفت كل من السلع والخدمات المنتجة في كل من القسمين حسب نوع الاستخدام.

(٢) **الجدول الثاني**: موارد واستخدامات السلع والخدمات (جدول رقم ٢٨). وأعد هذا الجدول لمساعدة الدول النامية في توفير البيانات اللازمة لتركيب الموازين السلعية، فالبيانات التي يوفرها هذا الجدول لازمة لدراسة هيكل واتجاه الاقتصاد القومي في ضوء الموارد من السلع والخدمات والطلب عليها وفي هذا الجدول لا تعامل خدمات التجارة والنقل كسلع مميزة حيث يتم التقييم في هذا الجدول بسعر المشترى.

(٣ ـ ٢ ـ ٨) تعليق

من هذا العرض الموجز لنظام الأمم المتحدة المعدل للحسابات القومية يمكن القول إنه من الممكن اعتبار هذا النظام كدليل للمحاسبة الاقتصادية القومية بالرغم من أنه يقدم فقط بعض الأفكار الاسترشادية البسيطة لطرق إعداد وتركيب جداول المدخلات والمخرجات وجداول التدفقات المالية والميزانيات القومية وموازين الاقتصاد القومي وقد جرت خلال الفترات السابقة على النطاق الدولي والمحلي دراسات مكملة لنظام الأمم المتحدة المعدل بهدف الارتقاء بالنظام المقترح من الناحيتين المنهاجية والتطبيقية. فمن الناحية المنهاجية على سبيل المثال عالج النظام بشيء من التفصيل الحسابات الإقليمية كما تم توفير كجزء من النظام ما يسمى بمصفوفة السكان والتي يتيسر عن طريقها ربط إحصاءات التعليم والعمالة والسكان وغير ذلك من الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والهدف من تركيب مصفوفة السكان هو التعرف على التغير في التركيب السكاني وفقًا لخصائص السكان.

(٣ ـ ٣) : علاقة النظام القائم بالنظام الصادر عن جامعة الدول العربية

(٣ ـ ٣ ـ ١) مقدمة

اهتمت جامعة الدول العربية ككل المنظمات الدولية بعملية وضع وتصميم نظام موحد للحسابات القومية يطبق على الدول الأعضاء بها، ومن خلال مركز التنمية الصناعية (سمى فيما بعد المنظمة العربية للتنمية الصناعية) شكلت عدة لجان لوضع وتصميم نظام موحد للحسابات القومية للدول الأعضاء بالجامعة (نقل مقر الجامعة فيما بعد إلى بغداد) وبعد العديد من الدراسات صدر أول مقترح للنظام الموحد للحسابات القومية بدول الجامعة العربية في سبتمبر ١٩٧٠م ولم يكن يتضمن مجموعة الحسابات والجداول الأساسية التي رؤي إضافتها بالمقترح النهائي الصادر في يناير سنة ١٩٧١م [١٨، ١٩]. وبصورة مبدئية يقرر الباحث أن نظام جامعة الدول العربية يستمد هيكله الأساسي أيضًا من نظام هيئة الأمم المتحدة الجديد ١٩٦٨م ولذلك نعرض فيما يلي أهم نقاط هذا النظام لتوضيح مدى تطابقها مع كل من نظام الحسابات القومية لدولة الإمارات العربية ونظام الأمم المتحدة.

(٣ ـ ٣ ـ ٢) أهداف نظام جامعة الدول العربية

أوضح واضعو النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية أهدافه فيما يلي:

(ا) التعرف على الاتجاهات الرئيسة لنمو الاقتصاد القومي في قطاعاته المختلفة.

(ب) إجراء المقارنات والدراسات الاقتصادية لدول الجامعة العربية من واقع استبيان موحد.

(جـ) توفير البيانات الأساسية لتحديد سياسات التصنيع ولتخطيط التنمية الصناعية في الدول العربية.

(٣ ـ ٣ ـ ٣) هيكل النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية

يتكون هيكل النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية الصادر في يناير ١٩٧١م من ثلاث مجموعات رئيسة هي [١٩، ص ص٢٤-٧٢]:

المجموعة الأولى: مجموعة الحسابات الموحدة على المستوى القومي

وتتكون من أربعة حسابات مشتقة أيضًا من نظام هيئة الأمم المتحدة ١٩٦٨م وهي:

الحساب الأول : الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق.
الحساب الثاني : الدخل القومي المتاح وتخصيصاته.
الحساب الثالث: تمويل رأس المال.
الحساب الرابع : حساب الصفقات الخارجية.

المجموعة الثانية: مجموعة الجداول الأساسية

وتتكون من اثني عشر جدولاً اشتقت أيضًا من نظام هيئة الأمم المتحدة. (يمكن الرجوع للمقترح).

المجموعة الثالثة: مجموعة الحسابات والجداول الإضافية

وتتكون من:

ا ـ **مجموعة الحسابات الإضافية وهي:**

١ ـ حساب الإنتاج.
٢ ـ حسابات الدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي المجمعة للقطاع العام.
٣ ـ الحسابات المجمعة للحكومة العامة.

ب ـ **مجموعة الجداول الإضافية وهي:**

١ ـ جدول إضافي (ا) العاملون تبعًا لنوع النشاط الاقتصادي.
٢ ـ جدول إضافي (ب) نفقات الحكومة العامة على السلع والخدمات.

وبصفة عامة يمكن ملاحظة مدى التشابه بين مجموعة الحسابات والجداول المستخدمة في هذا النظام وكل من نظام الأمم المتحدة ونظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣ ـ ٣ ـ ٤) ملاحظات أولية على النظام

يلاحظ على مقترح نظام جامعة الدول العربية الملاحظات الأولية التالية:

يستمد النظام الموحد للحسابات القومية المقترح تطبيقه في دول الجامعة العربية شكله الأساسي من نظام هيئة الأمم المتحدة المعدل للحسابات القومية السابق دراسته وتحليله وهذا يتضح فيما يلي:

(ا) بمقارنة مجموعة الحسابات الموحدة على المستوى القومي يلاحظ أن الحسابات الأربعة التي أوردها مقترح الجامعة العربية هي ذات الحسابات الموحدة للدولة الواردة بنظام هيئة الأمم المتحدة بكل بنودها وتفصيلاتها الفرعية. . ونفس القول مطبق أيضًا على مجموعة الحسابات الإضافية فلقد تم ترجمتها حرفيًّا من نظام هيئة الأمم المتحدة بكل بنودها وتفاصيلها.

(ب) بمقارنة مجموعة الجداول المساعدة والإضافية الواردة في نظام هيئة الأمم المتحدة بمجموعة الجداول المساعدة والإضافية الواردة بمقترح جامعة الدول العربية يتضح أن النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية قد استبعد في المرحلة الحالية ما يأتي:

١ ـ جداول المدخلات والمخرجات.

٢ ـ الجداول التي تعد على أساس الأسعار الثابتة كافة.

٣ ـ الاقتصار على الجداول المركزة وتفادي الجداول التفصيلية وبصفة خاصة الجداول التفصيلية المرتبطة بحسابات الدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي.

ومن الجدير بالذكر أنه بالنسبة لتصنيف النشاط الاقتصادي المقترح اتباعه عند استيفاء جداول النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية هو أن يكون التصنيف على مستوى الحد الثاني من النشاط الاقتصادي.

هذا ويتضمن النظام الموحد لدول الجامعة العربية بعض الجداول الإضافية الأخرى التي لم ترد أساسًا في نظام الأمم المتحدة بنفس الصورة التي رأت لجنة العمل

الخاصة بالحسابات القومية وحسابات التكاليف إضافتها عند اجتماعها بمدينة الجزائر في مايو سنة ١٩٧٠م وذلك كبديل للحسابات القطاعية [١٩، ص ص٢٤-٧٢].

(جـ) بالنسبة لأسس التقييم المقترح اتباعها عند تكوين حسابات النشاط الاقتصادي واستيفاء مجموعة الجداول المساعدة الإضافية السالفة الذكر والتي في مجموعها تصور الشكل الأساسي للنظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية، فقد رؤي أن يقتصر في المرحلة الحالية على التقييم بأساسين فقط هما:

١ - قيمة المنتج.
٢ - قيمة المشتري.

وذلك راجع من وجهة نظر واضعي النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية إلى أن أسس التقييم الأخرى تحتاج لبيانات أكثر تفصيلاً على مستوى المنشآت قد يتعذر في المرحلة الحالية استيفاؤها، كما أن أسس التقييم الأخرى تستخدم أساسًا في تركيب جداول المدخلات والمخرجات والحسابات القومية المثبتة التي رؤي في المرحلة الحالية استبعادها.

(د) يمثل النظام الموحد المقترح من وجهة نظر مصممية الحد الأدنى من البيانات اللازم توافرها عن جميع دول الجامعة العربية علمًا بأنه ليس في النظام المقترح ما يمنع الدول التي لديها الإمكانات الكافية أن تطبق النظام الجديد لهيئة الأمم المتحدة بجميع مراحله في الوقت الحاضر [١٩، ص٢٢].

(٣ - ٣ - ٥) نقد النظام واقتراح لتعديله

من العرض السابق للنظام الموحد للحسابات القومية المقترح تطبيقه على الدول العربية يمكن القول إحقاقًا للحق إن هذا النظام خطوة هامة ومساهمة فعالة في تخطيط التنمية الاقتصادية بالدول العربية ويحقق الكثير من المزايا التي يصبو إلى تحقيقها أي نظام للحسابات القومية وبمعنى آخر فإن حسابات هذا النظام ومميزاته أكثر من عيوبه كما أنه

يمثل بحق ما تصبو إليه الدول العربية في هذا المجال ولكن هذا لا يعفيه من أوجه النقد التالية:

أولاً : كما سبق القول فإن هذا النظام صورة طبق الأصل من نظام هيئة الأمم المتحدة الجديد ومعنى ذلك أن واضعي النظام قاموا بتطبيق النظام المعدل لهيئة الأمم المتحدة دون مراعاة لظروف الدول العربية الخاصة وخصائصها الهيكلية ودرجة التقدم الاقتصادي وتوافر البيانات الإحصائية بالرغم من أن النظام المعدل لهيئة الأمم المتحدة والذي وضع ليلائم ظروف الدول النامية، كان يقصد كل الدول النامية عامة وليس بصفة خاصة الدول العربية كما أشار واضعو النظام الأخير إلى أن تلك الدول النامية تختلف في مراحل نموها الاقتصادي وتطورها وعليها أن تأخذ من هذه التعديلات ما يناسبها وفقًا لاحتياجاتها وإمكاناتها الاقتصادية وهي بلا شك تختلف من دولة لأخرى كما أن عليها أن تحدد الأوليات المقترحة لتنفيذ مثل هذا النظام. وهو ما لم يراعه النظام الموحد للحسابات القومية المقترح تنفيذه، من قبل الجامعة العربية... بل إن واضعي هذا النظام الأخير اقترحوا في حقيقة الأمر تطبيق النظام المعدل لهيئة الأمم المتحدة بكل تفاصيله ودقائقه ونقله بكل أمانة.

ثانيًا : يوجه لنظام الجامعة العربية من نقد ما يمكن أن يوجه لنظام هيئة الأمم المتحدة الجديد من أنه:

١ ـ اهتم بتفاصيل الحسابات وأكثر من تصورها لكثير من أوجه النشاط الاقتصادي وهو أمر يصعب تحقيقه بالنسبة للدول العربية.

٢ ـ كثرة الجداول الأساسية والإضافية مما يصعب معها تصويرها في الدول العربية نظرًا لصعوبة الحصول على البيانات الإحصائية اللازمة لتصوير مثل هذه الجداول.

ثالثًا : بالرغم من أن نظام الجامعة العربية تلافى الدخول في تفاصيل كثير من الجداول الإضافية وحسابات المناطق إلا أنه أورد جداول أخرى إضافية ولم يوضح لنا الهدف من تصويرها أو أهميتها.

رابعًا : لم يراع نظام جامعة الدول العربية ظروف الكثير من الدول العربية والتي لا يوجد لديها نظام للحسابات القومية أو لديها نظم متخلفة ولم يوضح لنا كيفية تركيب تلك الحسابات والجداول وأهميتها واستخداماتها والهدف من تصميمها كما لم يوضح لنا هذا النظام أولويات التنفيذ التي يقترحها.

خامسًا: أهمل نظام جامعة الدول العربية الكثير من صور الحسابات القومية السابق طرحها واهتم فقط بالحسابات الدخلية والجداول الإضافية بالرغم من أهمية تصوير باقي صور الحسابات القومية للدول العربية ومن تلك الصور التي أهملها النظام المقترح:

١ ـ جداول المدخلات والمخرجات.

٢ ـ جداول التدفقات النقدية والمالية.

٣ ـ الميزانية القومية.

٤ ـ تصميم الموازين السلعية.

وكان الأجدر بالنظام أن يوضح لنا ولو بصورة مبدئية كيفية تصميم هذه الصور واستخداماتها نظرًا لما يمكن أن تلعبه في تصميم خطط التنمية الاقتصادية.

وخلاصة القول إنه بالرغم من هذه الانتقادات التي وجهت إلى نظام الجامعة العربية فإن الباحث يود أن ينوه إلى أنها لا تقلل من أهميته بمعنى أن هذا النظام يمكن تطبيقه على الدول العربية في مرحلة متقدمة من مراحل النمو الاقتصادي والإحصائي ولكل هذه الأسباب وغيرها فإن الباحث يدعو إلى تعديل هذا النظام بما يتلاءم والإمكانات المتاحة للدول العربية بصفة عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة.

(٣ ـ ٤) : مبررات تطوير نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة

يتضح من العرض السابق للحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة ومقارنتها بالنظم الدولية والإقليمية الأخرى كنظام هيئة الأمم المتحدة ونظام جامعة الدول العربية أن هناك الكثير من المبررات التي تحتم ضرورة تطوير نظام الحسابات القومية بدولة

الإمارات مراعاة لخصائصها الاقتصادية وهياكلها الإنتاجية وقد سبق ذكر الكثير من تلك المبررات عند تعرض الباحث لتقييم النظم المذكورة.

ولكن ما يود الباحث أن يركز عليه هنا من مبررات يتصل بخاصية اعتماد اقتصاد الدولة على مصدر يكاد يكون هو المصدر الوحيد للدخل وهو النفط ـ واعتباره جزءًا من الدخل القومي ضمن إطار الحسابات القومية المطبق حاليًّا وهو ما يخالف الحقيقة ويمثل مغالطة في استنتاج الكثير من المؤشرات الخاصة بالدخل، والادخار القومي ـ حيث يجب التفرقة بين مفهومي الدخل والثروة القومية ـ والفصل بينهما في إطار نظام الحسابات القومية. ولعل هذا الخلط بين المفهومين يرجع بصفة أساسية إلى النواحي التالية وهي في ذات الوقت تمثل مبررات لتطوير النظام القائم:

(ا) لا يميز الإطار التقليدي لحسابات الدخل القومي في كل النظم المذكورة بين الدخل الناتج من الموارد الإنتاجية المتجددة، والموارد الطبيعية الناضبة أو المتناقصة كالبترول مثلاً.

(ب) يلاحظ أن النظام الذي اشتق منه نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك نظام جامعة الدول العربية نظام تم وضعه وتصميمه من قبل اقتصاديين وإحصائيين غربيين وكان من الطبيعي أن ينصب اهتمامهم عند تصميم هذا النظام على احتياجات اقتصاديات بلدانهم المتقدمة والتي لم تكن مساهمات الموارد الناضبة تلعب دورًا كبيرًا في النشاط الاقتصادي الإجمالي بالقياس إلى غيرها من الموارد الإنتاجية والصناعية.

(جـ) يرى البعض [٢٠؛ ص ص٧١-٧٣] أن تطبيق الإطار التقليدي للحسابات القومية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بشكل عام ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل خاص يؤدي إلى مغالطة بين ماهية الدخل وماهية الثروة، فالنفط كجزء من مكونات ثروة الدولة المعنية يعتبر تصديره جزءًا من الدخل القومي للدولة ضمن إطار تلك الحسابات.

(د) تؤدي عملية الخلط بين مفهومي الدخل والثروة القوميين إلى عدم دقة بعض المؤشرات الاقتصادية، مما ينعكس بدوره على اتخاذ القرارات الاقتصادية وبناء الخطط والسياسات التخطيطية طبقًا لها ـ حيث يؤدي هذا الخلط إلى [٢٠، ص٧٢]:

١ ـ مبالغة في مستوى الدخل القومي.

٢ ـ مبالغة في مستوى الادخار القومي.

٣ ـ مبالغة في انخفاض الاستيعاب المحلي.

٤ ـ مبالغة (أو مغالطة) في مستوى الفائض في الميزان التجاري.

٥ ـ بخس المعونة الخارجية التي تمنحها دول مجلس التعاون.

٦ ـ تشوه في هيكل الإنتاج القومي.

(هـ) مما لا شك فيه أن الثروة القومية هي التي تحدد مستوى الدخل القومي، وبالتالي فإن تناقص الثروة القومية والمتمثلة هنا في النفط سوف تؤدي إلى تدني الدخل القومي، وبالتالي تلجأ الدولة إلى المزيد من استنزاف الثروة القومية لتعويض النقص في الدخل (حدث هذا لجميع الدول المنتجة والمصدرة للبترول نتيجة لانخفاض أسعار البترول) وبالتالي فإذا لم تتخذ الدولة إجراءات تميز بين الدخل والثروة وترشيد الاستهلاك وحصره كجزء من الدخل القومي فإن الأمر يشكل خطورة على اقتصادياتها وهياكلها الاقتصادية ويؤدي إلى اختلال واضح في النشاط الاقتصادي.

إن هذه المبررات وسابقتها تشجع على ضرورة التغير في تطبيق الإطار التقليدي للحسابات القومية بدولة الإمارات العربية في ضوء الخصائص المميزة لاقتصاديات تلك الدولة وبما يحقق زيادة في كفاءتها وفعاليتها في تخطيط خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

٤ ـ المبحث الثالث
مداخل زيادة كفاءة وفعالية الحسابات القومية
بدولة الإمارات العربية المتحدة

(٤ ـ ١) : مقدمة

إن رفع كفاءة وفعالية نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة مرهون أساسًا بتطوير الإطار القائم كما سبق أن ذكرنا، بما يتناسب والخصائص الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الجدير بالملاحظة إن دراسة وتحليل بيانات وإحصاءات الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة (وكذلك بقية دول الخليج العربي) توضح بما لا يدع مجالاً للشك على أنها تعاني من بعض القصور، وعدم كفاية البيانات وكذلك عدم تجانسها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تقدير واستخدام مؤشرات النمو الحقيقي للاقتصاد القومي بصفة عامة، وللقطاعات غير النفطية بصفة خاصة، ذلك إضافة إلى تأثيرها السلبي على قرارات المخطط الاقتصادي عند رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

ويرى البعض إن عدم تكامل بيانات وإحصاءات الحسابات القومية في دول الخليج العربي بصفة عامة يرجع إلى عدة عوامل متداخلة منها ما يلي [٢، ص٤٢]:

(١) حداثة استخدام الحسابات القومية في هذه الدول.
(٢) عدم استخدام الأساليب الحديثة في تجميع وتحليل بيانات الحسابات القومية.
(٣) عدم تجانس بيانات القطاعات المكونة للاقتصاد القومي.
(٤) الأسباب الفنية التي تتصل بطبيعة وتحليل وتفسير الحسابات القومية.
(٥) الأسباب الفنية التي تتصل بطبيعة البيانات المحاسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي.
(٦) قلة أو انعدام الخبرات المدربة تدريبًا عمليًّا متعمقًا في مجال الحسابات القومية.
(٧) طبيعة اقتصاديات المنطقة واعتمادها بالدرجة الأولى على النفط كمصدر رئيس للإيرادات.

(٨) ضعف الهياكل الإنتاجية في دول المنطقة واعتمادها الكلي على استيراد السلع وبعض الخدمات مع انخفاض المستوى التكنولوجي.

(٩) تأثر القرارات الاقتصادية للمنطقة ببعض المتغيرات العالمية التي لا يمكن وضعها تحت الرقابة أو الحد من تأثيرها.

(١٠) عدم وضوح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(١١) ضعف متابعة التخطيط القطاعي لبعض القطاعات الرئيسة.

(١٢) ضعف كفاية الجهاز الحكومي مع تداخل السلطات والمسؤوليات.

ولا شك أن كل هذه الأمور تعتبر معوقات قائمة تواجه أي عملية تطوير منشودة، ولكنها ليست مستحيلة الحل.

(٤ ـ ٢) : معوقات تطوير النظام القائم

مما سبق يمكن القول إن معوقات تطوير النظام القائم تقف عائقًا أمام أي تطوير مرغوب فيه وبالتالي يكون من الضروري البحث عن وسائل للتغلب على تلك المعوقات أولاً حتى يمكن بحث مداخل زيادة كفاءة وفعالية تلك الحسابات وتسخيرها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن حصر تلك المعوقات فيما يلي:

(٤ ـ ٢ ـ ١) عدم نضج النظرية الاقتصادية

فمما لا شك فيه إن الحسابات القومية تتأثر بمدى نضج وتقدم النظرية الاقتصادية، وحيث كانت النظرية الاقتصادية متقدمة كانت الحسابات القومية ذات فاعلية وكفاءة في وصف مجريات النشاط الاقتصادي.

وهناك من يرى [٣، ص٦] أن «تطور المحاسبة القومية يتوقف إلى حد بعيد على تطور النظرية الاقتصادية وبصفة خاصة تطورها في اتجاه وضع مفاهيم وتعاريف قابلة للقياس عملاً بشكل أو بآخر» كما يمكن القول في نفس الوقت إن تطور النظرية الاقتصادية في الاتجاه إلى أغراض التحليل الاقتصادي، وبصفة خاصة تطورها في الاتجاه الذي يضمن

لها المنطق والاتساق كنظرية كما يضمن لها الفائدة كأداة تحليلية لخدمة أغراض السياسة الاقتصادية.

ويرتبط بعدم نضج النظرية الاقتصادية بدولة الإمارات العربية مشكلة عدم التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي، فهناك قطاعات رائدة كقطاع النفط، ويكاد يكون هو القطاع الرائد الوحيد، أما بقية القطاعات فإنها تساهم بجزء ضئيل من الناتج القومي مما قد يحدث خللاً هيكليًا.

(٤ ـ ٢ ـ ٢) عدم توافر البيانات الإحصائية الملائمة

فلا يمكن لأي دولة أن تعد نظامًا للحسابات القومية ما لم تتوافر لديها بيانات إحصائية متعددة فالبيانات الإحصائية هي المادة الضرورية والهامة للحسابات القومية وعلى قدر إتاحتها تتاح الحسابات القومية، فهي التي تترجم النشاط الاقتصادي من صورته الكمية الجامدة إلى صورة رقمية يمكن التعبير عنها بالأرقام وبالتالي يمكن الاستفادة منها في المقارنات [٢١، ص٥٩٤].

هذا ويشترط في البيانات الإحصائية التي تخدم أغراض المحاسبة القومية ما يلي:

(١) أن تتسم بالشمول أي تكون شاملة ووافية بالقدر الكافي بحيث تغطي كل مساحة الاقتصاد القومي وكل قطاعاته الأساسية.

(٢) أن تكون هذه البيانات دقيقة حتى لا تختلف الصور المحاسبية التي تشتق منها وتعتمد عليها.

ويمكن إرجاع مشكلة عدم توافر البيانات بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى عدم وجود أجهزة متمرسة على تجميع تلك البيانات بالدقة المطلوبة وإظهارها في الوقت المناسب عند الحاجة.

(٤ ـ ٢ ـ ٣) عدم تكامل المبادىء المحاسبية المستخدمة

بالإضافة إلى عدم نضج النظرية الاقتصادية والبيانات الإحصائية المتاحة فإن عدم تكامل المبادىء المحاسبية المستخدمة في تصوير الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية تعتبر إحدى المعوقات التي تواجه عملية التطوير المنتظرة.

إن تطور الحسابات القومية على المستوى النظري والتطبيقي يقع على عاتق الاقتصاديين بجانب المحاسبين، حيث إن دراسة الجوانب الفنية للحسابات القومية تدلل بما لا يدع مجالاً للشك على أنها امتداد طبيعي لنطاق علم المحاسبة، وقد أشارت إلى هذه الحقيقة جمعية المحاسبين الأمريكيين (A.A.A.) في دراسة لها عن الحسابات القومية جاء فيها «إن المحاسبة القومية تمثل امتدادًا طبيعيًّا لعلم المحاسبة، إن هذا الامتداد لن يؤثر على الأهداف والوظائف التقليدية المتعارف عليها ولكنه سيؤدي إلى اتساع نطاق إجراءات وأدوات المحاسبة بطريقة تسمح بدراسة السلوك الإنساني بأسلوب أكثر فاعلية» [٢٢].

ويجب أن ننوه أن هناك علاقة متداخلة بين بيانات وإجراءات وأدوات علم المحاسبة، وهو ما يؤكده ليس فقط المحاسبون ولكن أيضًا الاقتصاديون أنفسهم، ولقد جاءت دراسات الاقتصادي Schumpeter تأييدًا لهذا الاستنتاج حيث أظهرت هذه الدراسات مدى ملاءمة بيانات وإجراءات وأدوات علم المحاسبة على تحديد الإطار العلمي والتطبيقي للحسابات القومية [٢٣، ص٢٣ ؛ ٧، ص ص ٧ ـ ٨].

ولقد تنبه الكثيرون منذ الثلاثينيات إلى أهمية المحاسبة كأداة للتحليل الاقتصادي وما سيتبع ذلك من اتساع نطاقها واستخدام بياناتها في خدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هؤلاء P.R. Scott الذي نظر إلى المحاسبة ليس بوصفها أداة لخدمة إدارة المشاريع التجارية فقط ولكن بوصفها المؤشر الرئيس الذي يمكن استخدامه في التوفيق بين المصالح الاقتصادية المتضارب [٢٤، ص ص١٩٤-٢٩٠].

إن الإطار المحاسبي المطبق بالدولة ينقصه الكثير من النظم التي تساعد على تطور نظام المحاسبة القومية القائم كنظام محاسبة التكاليف ونظام المحاسبة الإدارية، ونظام المحاسبة الاجتماعية، ونظم المراجعة المختلفة.

وكما يتضح مما سبق أهمية المبادىء المحاسبية المتبعة في صياغة الإطار العلمي للحسابات القومية ـ وبالنظر إلى حالة دولة الإمارات العربية نلاحظ عدم وجود اتساق للمبادىء المحاسبية المطبقة لعدم وجود معايير محاسبية متعارف عليها بين جميع الوحدات الاقتصادية العاملة بالدولة، لسيطرة مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية على النواحي المهنية بالدولة من ناحية ولعدم وجود تشريعات وقوانين تحتم إمساك مجموعة من الحسابات النظامية وتوضيح المفاهيم والمصطلحات المحاسبية، وقواعد التقييم المستخدمة، وكذلك قواعد احتساب إهلاك الأصول الثابتة، وتصوير الحسابات الختامية والميزانية من ناحية أخرى حتى يمكن استخراج المؤشرات اللازمة لتركيب الحسابات القومية والربط بينها وبين الحسابات المالية على مستوى الوحدة الاقتصادية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى قصور الإطار المحاسبي القومي وتحجيم دوره في خدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٤ ـ ٢ ـ ٤) المعوقات الإدارية والتنظيمية

تعتبر المعوقات الإدارية والتنظيمية مشكلة المشاكل في أي نظام وبأي دولة ـ حيث يرى بعض المحللين الاجتماعيين أن «الإطار الثقافي الذي يضم كل العوامل والمؤشرات الإنسانية والاجتماعية والتعليمية والعقائدية والسياسية والاقتصادية التي تشكل المناخ الذي تعمل فيه الإدارة وتقدم وظائفها من خلاله يؤدي إلى تعقيد المشكلة الإدارية نتيجة لأنها ورثت إدارة صممت للوفاء بغرض معين أثناء فترة الاحتلال وهذه الإدارة تصبح عاجزة تمامًا في فترة ما بعد الاستقلال حتى بالنهوض بالوظيفة العادية للدولة [٢٥، ص٣٤].

ولا شك أن المشاكل التنظيمية والإدارية التي عانت منها وما زالت تعاني دولة الإمارات العربية المتحدة ناشئة أصلاً عن الاستعانة بنظم إدارية وأجنبية لا تتناسب مع ظروف البيئة المحلية وطبيعة المجتمع، بجانب الاستعانة بخبرات أجنبية للقيام بجميع الأعمال الإدارية والتنظيمية وإعطائها امتيازات قد لا تتناسب مع خبرة هؤلاء الخبراء ومن مظاهر تلك المعوقات الإدارية والتنظيمية ما يلي:

(ا) إضفاء طابع السرية الشديد على الأعمال الإدارية والنتائج المحاسبية حتى ولو كانت قليلة القيمة، وهذا الأمر يحجب الكثير من الصفقات التي تتم داخل الدولة وبالتالي يقلل من مصداقية الحسابات القومية.

(ب) الاهتمام بالنواحي الإجرائية دون النواحي الموضوعية والتمسك بحرفية القوانين والتحايل عليها، مما يؤدي إلى حجب كثير من الحقائق التي يمكن الاستفادة منها في تصوير الحسابات القومية.

(جـ) الميل نحو التنميط، سواء من ناحية تشكيل سياسة الأنشطة الإدارية أم في أساليب العمل وإجراءاته، وذلك بصرف النظر عن طبيعة التنظيم وظروفه.

(د) الميل إلى المركزية الشديدة في العمل خصوصًا في عملية صنع واتخاذ القرار الإداري، مما يترتب عليه شيوع المسؤولية الإدارية، وإضعاف الروح المعنوية وتنازع في الاختصاصات الإدارية وشل فاعلية المحاسبة الرقابية [٢٥، ص٤٨].

(هـ) اعتماد الإدارة على الاجتهادات الشخصية وليس على الأساليب العلمية الحديثة ومحاولات التجربة والخطأ، والاعتماد على غير ذوي الكفاءة في بعض المراكز والقطاعات قد يؤدي إلى مشكلة إزاء عملية التطوير المنتظرة.

إن التغلب على معوقات التطوير السابقة ليست بالأمر العسير، فهناك الكثير من المجالات التي يمكن تسخيرها لخدمة نظام المحاسبة القومية وتطوير الإطار المحاسبي القائم بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما سنوضحه في النقطة التالية.

(٤ ـ ٣) : مقومات زيادة الكفاءة والفعالية

إن مقومات زيادة كفاءة وفعالية الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة مرهون أولاً بإزالة أسباب ومعوقات التطوير ويمكن أن يعتمد ذلك على المقومات التالية.

(٤ ـ ٣ ـ ١) تطوير الإطار العلمي لنظام الحسابات القومية القائم

إن تطوير الإطار العلمي لنظام الحسابات القومية القائم أمر ضروري وحتمي تفرضه الظروف الاقتصادية القائمة وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد وخصائصه، لكون المحاسبة القومية تمثل في حقيقة الأمر إطارًا تجميعيًّا لبيانات الأنشطة الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة في المجتمع كافة.

ويجب أن تستند عملية تطوير هذا الإطار على النواحي التالية :

(ا) تبني أسلوب جديد لتقدير الدخل القومي بحيث يعكس الدخل من قيمة صادرات النفط باعتبارها جزءًا من مكونات الثروة القومية، ومخاطبة المؤسسات الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ودائرة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على تعديل تطبيق الإطار التقليدي باعتبار البترول جزءًا من الثروة القومية، كما يجب أن تأخذ دول الخليج العربية والدول المنتجة للبترول بصفة عامة بهذا الاتجاه أيضًا.

(ب) يجب ألا يتمادى المخطط القومي بالدولة في توسيع معنى الدخل القومي بحيث يجعله يتضمن كل أنواع الخدمات ومهما كانت قيمتها، بل يجب أن يقتصر المضمون الخاص بالدخل القومي على عناصر مفيدة، تدخل في محور السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا تتوه الحقائق بين التفاصيل غير المفيدة.

(جـ) من الضروري علاج التناقض بين طبيعة وبيانات وإحصاءات الحسابات القومية وبين طبيعة البيانات المحاسبية لوحدات النشاط الاقتصادي، لا سيما فيما يتصل بمفهوم القيمة (concept of value) ، ومفهوم الدخل (concept of income) ، وكذلك مفهوم الوحدة المحاسبية (concept of unity) ، بجانب مفهوم الاتساق ووحدة المبادىء (uniformity and consistency concept) .

(٤ ـ ٣ ـ ٢) تطوير النظم المحاسبية القائمة والارتقاء بها

وهو مدخل آخر من مداخل زيادة كفاءة وفعالية الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك على اعتبار أن المحاسبة القومية تتوقف دقة بياناتها ومؤشراتها على دقة البيانات المحاسبية المستمدة من النظم المحاسبية المطبقة.

إن مدخل تطوير النظم المحاسبية القائمة يجب أن يستند على النواحي التالية :

(ا) الارتقاء بأساليب المحاسبة المالية وتطبيقاتها، والأخذ بالاتجاهات الحديثة في فرض الرقابة على عمليات المشروع باستخدام نظم محاسبة التكاليف، والمحاسبة الإدارية،

والمراجعة الإدارية والإسراع بتطبيق التشريعات التي تنظم أعمال الشركات المساهمة (كالقانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤م)، وكذلك التشريعات التي تنظم العمل في شركات التأمين (كالقانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٨٤م).

(ب) الاتفاق على مجموعة محددة من مبادىء المحاسبة والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، تلتزم بها جميع الوحدات الاقتصادية العاملة بالدولة لا سيما فيما يتصل بالقوائم الختامية والميزانيات السنوية، وتقارير الأداء، حيث إن هذا الإجراء الملزم يضمن وحدة المبادىء المحاسبية المستخدمة على المستوى القومي، كما يضمن الاتساق بين بيانات وحدات النشاط على المستوى القومي الأمر الذي يساعد في عملية تجميعها لأغراض الحسابات القومية.

(جـ) الاتفاق على وضع معايير مراجعة متعارف عليها وعلى إجراءاتها تلتزم بها جميع المكاتب المهنية بالدولة وبإشراف كامل من جمعية المحاسبين والاقتصاديين بالدولة، مع ضرورة الإسراع في وضع دستور لمهنة المحاسبة والمراجعة (التدقيق) بالدولة، وتعديل القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٥م في شأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالدولة ليواكب التطورات المعاصرة التي تشهدها الدولة وحتى يمكن فرض رقابة على وحدات النشاط الاقتصادي في استخدام تلك المبادىء المتعارف عليها.

(د) كذلك من الضروري العمل على تصوير مجموعة من التقارير التي تتفق واحتياجات الحسابات القومية بحيث تلتزم بتقديمها جميع وحدات النشاط الاقتصادي على المستوى القومي، مثل قائمة الإنتاج والقيمة المضافة وذلك لربط الحسابات المالية على مستوى الوحدة بالحسابات القومية على المستوى القومي.

(هـ) كما يجب الارتقاء بالتقارير التي تقدمها الوحدات الاقتصادية العاملة بالدولة إلى الجهات المختصة بالدولة، بحيث يمكن إرسالها على فترات دورية قصيرة، الأمر الذي يترتب عليه إعداد الحسابات القومية بدرجة كبيرة من الدقة لعدم اعتمادها على

تقديرات متباعدة، حيث إن الاعتماد الزائد على التقديرات كما هو واقع الآن، يجعل من بيانات وإحصاءات الحسابات القومية بالدولة مجرد مؤشرات للاتجاهات بدلاً من كونها مؤشرات تعكس حقائق ملموسة وواقعًا فعليًّا.

(و) حث وحدات النشاط الاقتصادي بالدولة على تعديل مكونات القوائم المالية لها، وذلك عن طريق إضافة قوائم مالية مستحدثة تظهر نتائج النشاط موارده واستخداماته، وأصوله، والتزاماته بما يتفق مع المفهوم الذي يحكم بيانات الحسابات القومية بما يمكن عرض بيانات تلك القوائم على أساس الأسعار الجارية، وكذلك على أساس الأسعار التاريخية.

(ز) كذلك فإن تطوير النظم المحاسبية القائمة مرهون أولاً وأخيرًا بوجود الكوادر الفنية الماهرة والمدربة، على مختلف النواحي المحاسبية وهو ما يجب أن توجه إليه عناية المسؤولين بدولة الإمارات العربية المتحدة لتوفير كوادر من المواطنين قادرة على تحمل مسؤولياتها في الاتجاه نحو التطور.

(٤ ـ ٣ ـ ٣) تطور أساليب جمع البيانات والمعلومات

وهو مدخل آخر من مداخل زيادة كفاءة وفعالية الحسابات القومية بالدولة، حيث سبق أن نوهنا إلى أن المعلومات والمؤشرات اللازمة لعملية التخطيط العلمي السليم ولعمليات المتابعة التصحيحية للخطة الموضوعة تقوم بالدرجة الأولى على تكامل بيانات وإحصاءات الحسابات القومية، وبقدر دقة هذه البيانات والمعلومات بقدر ما تتاح حسابات قومية دقيقة لذلك فإن هذا المدخل يجب أن يركز على النواحي التالية:

(ا) الاعتماد على الأساليب الحديثة في عمليات جمع وتحليل وتصنيف البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادرها المختلفة، لا سيما فيما يتصل باستخدام نظم الحاسبات الإلكترونية في تلك العمليات.

(ب) إنشاء هيئة مركزية واحدة (جهاز مركزي للإحصاء) تتولى عمليات تجميع وتحليل المعلومات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة على فترات دورية، وإرسالها إلى

وزارة التخطيط وهي الجهة المنوط بها إعداد الحسابات القومية، وبالتالي يمكن زيادة فعالية البيانات الإحصائية من جهة وتفرغ وزارة التخطيط لإعداد تلك الحسابات واستخراج مؤشراتها من جهة أخرى.

(جـ) من الضروري العمل على تحليل وتبويب بيانات وإحصاءات الحسابات القومية باستخدام الأدوات العلمية الحديثة والمتعارف عليها في هذا الشأن، ومن أهم هذه الأدوات تطبيق أسلوب البرامج الرياضية التي تحوي تحديدًا كميًّا لأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل الإنتاج، والدخل وبدائل التكنولوجيا في صورة معاملات فنية مختلفة الأوزان.

(٤ ـ ٣ ـ ٤) التغلب على المعوقات الإدارية والتنظيمية

بدون الإصلاح الإداري وتطوير الهياكل التنظيمية للمؤسسات والوزارات والمصالح والهيئات العاملة بالدولة فإن كل محاولة للتطور لن يكتب لها النجاح. وعملية الإصلاح الإداري والتنظيمي مرهونة أولاً: بتوافر النية الخالصة لهذا الاتجاه، وثانيًا: بالاستعداد الشخصي لدى العاملين بالمؤسسات العامة والخاصة بالدولة على حد سواء، وحتى يمكن أن تحقق عملية الإصلاح الإداري والتنظيمي دورها المنشود في رفع كفاءة وفعالية الحسابات القومية بدولة الإمارات فإن ذلك مرهون بتحقيق ما يلي:

(ا) التغلب على المعوقات الإدارية والتنظيمية السابق الإشارة إليها بعدم إضفاء طابع السرية على الأعمال والنتائج، والاهتمام بالنواحي الموضوعية، وعدم الميل نحو التنميط، و الأخذ بلا مركزية صنع القرار، وعدم الاعتماد على الاجتهاد الشخصي.

(ب) الاهتمام بعملية التدريب الإداري لجميع العاملين بجميع القطاعات لا سيما في مجال إعداد الحسابات القومية وتحليل بياناتها ويمكن أن يتم ذلك بالاستعانة بخبرات الدول العربية المجاورة والتي بها نظم متقدمة في الحسابات القومية مع ضرورة وضع مجموعة من الحوافز المادية لتشجيع المواطنين على الاتجاه نحو هذا النوع من اكتساب الخبرات وضمان بقائهم في نفس مجال العمل.

(جـ) تشجيع القيام بالدراسات العلمية التي تتفق مع محددات ومتغيرات البيئة وذلك لضمان رفع الكفاية الإنتاجية لمدخلات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(د) الإسراع في إصدار مجموعة النظم والتشريعات التي تنظم العلاقات الإدارية داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسات والهيئات والمصالح المختلفة بما يحقق الانضباط الإداري والرقابة الفعالة على جميع التصرفات بما يحقق العدالة للجميع.

وأخيرًا فإن مداخل زيادة كفاءة وفعالية نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة لن تتحقق بلمسة واحدة أو خاطفة وإنما طريق الألف ميل يبدأ بخطوة وعلينا أن نضع أقدامنا على نقطة البداية استعدادًا للانطلاق نحو الهدف المنشود وبالله التوفيق.

٥ . نتائج البحث والتوصيات

(٥ ـ ١) : نتائج البحث

من استعراض البحث يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

(١) إن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة مر بمراحل عديدة من النمو، اتسمت كل مرحلة منها بمجموعة من الخصائص تعكس التطور الحضاري، والاقتصادي والاجتماعي الذي مرت به تلك الدولة.

(٢) إن مرحلة النمو الحقيقي لاقتصاديات الدولة بدأ في بداية الستينات، حيث تم اكتشاف وإنتاج النفط الخام، وبدء استغلال عوائده في تنفيذ الكثير من المشروعات لا سيما مشروعات الخدمات.

(٣) إنه بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٧١م بدأت مرحلة جديدة من الاندفاع نحو النمو، وقد حقق الاقتصاد القومي بعدها معدلات عالية للنمو حسب المقارنات الدولية، مما حدا بالدولة إلى اتباع أسلوب التخطيط القومي الشامل ـ بإصدار مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥م.

(٤) إن استخدام نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة بدأ في إطار علمي اعتبارًا من سنة ١٩٧٥م، ضمن المجموعة الإحصائية السنوية التي تصدرها الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة التخطيط، حتى تم إصدارها بصورة متكاملة ومقارنة من سنة ١٩٧٥م وحتى ١٩٨٤م ضمن كتيب صادر من إدارة التخطيط بالوزارة عام ١٩٨٥م.

(٥) اعتمد تصميم نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة على نظام الحسابات القومية الصادر عن المكتب الإحصائي للأمم المتحدة عام ١٩٦٨م وتعديلاته اللاحقة.

(٦) تهدف الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى رسم السياسة الاقتصادية والرقابة على مدى صحة وكفاءة الإحصاءات للقطاعات الإنتاجية وقياس المتغيرات الرئيسة لكل القطاعات، وعقد المقارنات الإجمالية.

(٧) تتشابه المفاهيم والمصطلحات، وكذلك الإطار العام للحسابات الموحدة ومجموعة الجداول الأساسية والإضافية بنظام دولة الإمارات العربية المتحدة مع مثيلاتها بنظام هيئة الأمم المتحدة.

(٨) بدراسة وتحليل نظام الأمم المتحدة لا يمكن الجزم بصلاحيته للتطبيق على الدول النامية بصفة عامة والدول العربية والخليجية بصفة خاصة، لعدم توافر البيانات الإحصائية الدقيقة التي يحتاجها تصميم هذا النظام من ناحية ولاختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وخصائصه من ناحية أخرى، كما يستدعي الأمر إجراء بعض التعديلات بالنسبة للتصنيفات، والحسابات، والجداول.

(٩) تنطبق نفس النتيجة السابقة على النظام الموحد للحسابات القومية الذي أصدرته الجامعة العربية عام ١٩٧١م، حيث إن هذا النظام يعتبر صورة مماثلة ومطابقة لنظام هيئة الأمم المتحدة وتعديلاته. وبالتالي يجب على المسئولين عن الحسابات القومية بدولة الإمارات تطوير النظام بما يتلاءم وخصائص النشاط.

(١٠) أثبتت هذه الدراسة أن هناك الكثير من المبررات الدافعة لتطور نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية، منها عدم تمييز الإطار التقليدي لمفهوم كل من الدخل القومي، والثروة القومية، على اعتبار أن البترول جزء من الثروة القومية كما

أن هذا الخلط بين المفهومين يؤدي إلى مغالطات في مستوى الدخل، والادخار القومي، بجانب عدم صدق وصحة الفائض في الميزان التجاري.

(١١) أثبتت هذه الدراسة أن هناك الكثير من المعوقات التي تواجه تطوير الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، منها عدم نضج النظرية الاقتصادية، عدم توافر البيانات الإحصائية الملائمة، بجانب عدم تكامل المبادىء المحاسبية المستخدمة، وكذلك المعوقات الإدارية والتنظيمية كالمركزية في اتخاذ القرار، وإضفاء طابع السرية على الأعمال الإدارية، والميل نحو التنميط.

(١٢) أثبتت هذه الدراسة أن مقومات زيادة كفاءة وفعالية نظام الحسابات القومية بدولة الإمارات العربية المتحدة تتمثل في تطوير الإطار العلمي للنظام القائم، بجانب تطوير النظم المحاسبية القائمة والارتقاء بها، وكذلك تطوير أساليب جمع البيانات والمعلومات، والتغلب على المعوقات الإدارية والتنظيمية.

(٥ ـ ٢) : التوصيات

بجانب التوصيات الفنية التي أوردها الباحث ضمن متن البحث فإنه يمكن إبراز التوصيات التالية وهي خاصة بالأجهزة المعنية عن التخطيط وتصميم الحسابات القومية بدولة الإمارات بصفة خاصة ودول منطقة الخليج بصفة عامة:

(١) يوصي الباحث الأجهزة المسؤولة عن تصميم الحسابات القومية بدولة الإمارات بضرورة العمل على تحديد محتويات وحدود القطاعات الاقتصادية التي يجب أن تشملها الحسابات القطاعية التي يجب الأخذ بها ضمن الإطار المقترح والمعدل للحسابات القومية بالدولة، مع ضرورة العمل على إيجاد صيغة موحدة لتلك الحسابات تجمع الدول الخليجية.

(٢) كما يوصي الباحث الأجهزة المعنية بدول الخليج العربية بالعمل على توحيد المفاهيم الأساسية للمصطلحات الاقتصادية والمحاسبية الواردة بنظم الحسابات القومية لديها، وكذلك بالاتفاق على المكونات التي تندرج تحت تلك المفاهيم، وتوحيد طريقة التقييم المحاسبي للصفقات الفعلية، والحكمية، وكذلك الصفقات الجارية والرأسمالية، حتى يسهل إجراء المقارنات بينها.

(٣) يوصي الباحث العاملين على تطوير النظام بأن يتسم النظام بالمرونة اللازمة لمواجهة طبيعة التطور الديناميكي للهياكل الاقتصادية بالدولة ودول المنطقة بصفة عامة، مع ضرورة الاستمرار في تهذيب البيانات الإحصائية والمحاسبية المستخدمة بما يخدم هذا الغرض.

(٤) يوصي الباحث الأجهزة المعنية بالدولة باستكمال صور الحسابات القومية عند تطوير النظام بحيث يتضمن النظام المعدل جداول المدخلات والمخرجات، وجداول التدفقات النقدية والمالية، والميزانية القومية، واستخدام بعض الموازين السلعية لما لهذه الصور المتعددة من مزايا واستخدامات مهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٥) أخيرًا وليس آخرًا يوصي الباحث جميع الوحدات الاقتصادية بالدولة، وجميع الوحدات الإدارية والهيئات الحكومية بالارتقاء بالبيانات والمعلومات التي تنتجها ومد جسور من التعاون بينها وبين وزارة التخطيط حتى يمكن الارتقاء بالحسابات القومية بالدولة من الناحيتين المنهاجية والعملية، وحتى تعبر تعبيرًا صادقًا عن حقيقة النشاط الاقتصادي وبالتالي ترتفع كفاءتها وفعاليتها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ وبالله التوفيق.

المراجع

[١] Lange, O. *The Wholed and Parts in the Light of Cyberentics*. Oxford: Pergman Press, 1965.

[٢] شركس، محمد وجدي. «الحسابات القومية في الكويت ودول الخليج العربي»، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، الكويت، العدد الرابع والعشرون (أكتوبر ١٩٨٠م)، ٤٢.

[٣] الشيخ، رياض. *دراسات في نظم المحاسبة الاقتصادية القومية*. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨م.

[٤] وزارة التخطيط بدولة الإمارات العربية المتحدة. *التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات من ١٩٨٠م ـ ١٩٨٢م*، أبوظبي: إدارة التخطيط، ١٩٨٥م.

[٥] المعلا، حميد بن أحمد (وزير التخطيط). *تقديم للمرجع الذي يتناول الحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة*. وزارة التخطيط بدولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: إدارة التخطيط، ١٩٨٥م.

[٦] وزارة التخطيط بدولة الإمارات العربية المتحدة. *الحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤م*. أبوظبي: إدارة التخطيط، ١٩٨٥م.

[٧] Stone, Richard. *Functions and Criteria of a System of Social Accounting*. Income and Wealth ed Erik Lundberg, Cambridge, England: Bowes & Bowes, 1951.

[٨] Kohler, Eric L. *A Dictionary for Accountants,* (3*rd* ed.). Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall Inc, 1963.

[٩] أمين، جلال أحمد. *الاقتصاد القومي*. بدون ناشر، ١٩٦٨م.

[١٠] لطفي، علي. *التخطيط الاقتصادي (دراسة نظرية وتطبيقية)*. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٢م.

[١١] Roll, Sir Eric. *A History of Economic Thought*. 4*th* ed., London: Faber and Faber Ltd., 1973.

[١٢] Gilbert, M. and Knavis, I. *An International Comparison of National Products and the Purchasing Power of Currencies*. Paris: OEEC., 1954.

[١٣] الصعيدي، ابراهيم أحمد. *دراسات في المحاسبة القومية ـ الإطار العلمي والاتجاهات المعاصرة*. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٣م.

[١٤] United Nations Department of Economic and Social Affairs. *A System of National Accounts Studies in Methods*. Series, No. 2, Rev. 3, New York: United Nations, 1968.

[١٥] Kuznets, Simon. *Government Product and National Income*. Income and Wealth, Series 1, Cambridge, England: Bowes and Bowes (N.D.).

[١٦] Chenery, H. *et al.* (eds.). *Redistribution with Growth*. Oxford: Oxford University Press, 1976.

[١٧] Lecaillon, J. and Germidis, D. "Economic Development and the Wage Share in National Income", *International Labour Review,* 111, No. 5 (May 1975).

[١٨] جامعة الدول العربية. *ملحق العدد الرابع من نشرة التنمية الصناعية للدول العربية*. القاهرة: مركز التنمية الصناعية العربية، سبتمبر ١٩٧٠م.

[١٩] جامعة الدول العربية. *النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية*. القاهرة: مركز التنمية الصناعية العربية، يناير ١٩٧١م.

[٢٠] صادق، علي توفيق. «الحسابات القومية ووهم دخل الصادرات النفطية ـ حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، بحث مقدم إلى ندوة دور هام التي أقيمت بإشراف وتنظيم كل من لجنة التنسيق والتخطيط الإعلامي البترولي وجامعة دور هام يومي ٩، ١٠ مايو ١٩٨٤م. ملخص

البحث منشـور بمجلة *آفـاق اقتصـادية*، اتحاد غرف التجار والصناعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢٢ (ابريل ١٩٨٥م).

[٢١] Borngren, Chaslea T. *Introduction to Management Accounting.* 4*th* Edition, London: Prentice-Hall International, 1978.

[٢٢] National Income Committee. *A Survey of Economic Accounting.* Columbus, Ohio: American Accounting Association, 1958.

[٢٣] Schumpeter, Joseph A. *History of Economic Analysis.* New York: Oxford University Press, 1959.

[٢٤] Scott, D.R. *The Cultural Significance of Accounts.* New York: Henry Holt and Co., 1931.

[٢٥] درويش، ابراهيم. *التنمية الإدارية*. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥م.

ملاحق البحث

١ ـ الحسابات الموحدة للدولة Consolidated Accounts for the Nation

ا) الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق لسنة ١٩٨٤م Gross domestic product and expenditure for the year 1984

(مليون درهم / بالأسعار الجارية (Dh Million / at current prices

القيمة Value	الاستخدامات Uses	القيمة Value	الموارد Sources
24687	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص Private final consumption expenditure	23586	تعويضات العاملين بأجر Compensation of employees
16720	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي General government final consumption expenditure	62305	فائض التشغيل Operating surplus
850	الزيادة في المخزون السلعي Increase in stocks		
29823	إجمالي تكوين رأس المال الثابت Gross fixed capital formation	17333	اهتلاك رأس المال الثابت Consumption of fixed capital
60190	الصادرات من السلع والخدمات Exports of goods and services	803	الضرائب غير المباشرة Indirect taxes
31560	(ناقصا) الواردات من السلع والخدمات (Minus) imports of goods and services	3317	(ناقصا) الإعانات (Minus) subsidies
100710	الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي Expenditure on gross domestic product	100710	الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشتري Gross domestic product at purchaser's value

ب) الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته لسنة ١٩٨٤ م

National disposable income and its appropriation for the year 1984

(مليون درهم / بالأسعار الجارية Dh Million / at current prices)

القيمة Value	الاستخدامات Uses	القيمة Value	الموارد Sources
23586	تعويضات العاملين Compensation of employees	24687	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص Private final consumption expenditure
(7500)	صافي تحويلات العاملين من العالم الخارجي Remittances of employees from the rest of the world (Net)		
62305	فائض التشغيل Operating surplus	16720	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي General government final consumption expenditure
3200	صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي Property and inter-preneurial income from the rest of the world (Net)	36810	الادخار Saving
(2514)	صافي الضرائب غير المباشرة Indirect taxes (Net)		
79077	الدخل القومي بسعر السوق National income at market prices		
860	صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي Other current transfers from the rest of world (Net)		
78217	الدخل القومي الممكن التصرف فيه Disposable income	78217	تخصيص الدخل القومي الممكن التصرف فيه Appropriation of disposable income

جـ) تمويل رأس المال لسنة ١٩٨٤م Capital finance for the year 1984

(مليون درهم / بالأسعار الجارية Dh Million / at current prices)

القيمة Value	الاستخدامات Uses	القيمة Value	الموارد Sources
36810	الادخار Saving	850	الزيادة في المخزون السلعي Income in stocks
			إجمالي تكوين رأس المال الثابت
		29823	Gross fixed capital formation
	امتلاك رأس المال الثابت		
17333	Consumption of fixed capital		صافي الإقراض إلى العالم الخارجي
		23470	Net lending to the rest of the world
54143	تمويل التراكم الإجمالي Finance of gross accumulation	54143	التراكم الإجمالي Gross accumulation
23470	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي Net lending to the rest of the world	25670	صافي ملكية الأصول المالية الأجنبية Net aquisition of foreign financial assets
2200	صافي الخصوم الأجنبية المتداولة Net incurrence of foreign liabilities		
25670	صافي الخصوم الأجنبية المتداولة زائدًا صافي الإقراض إلى العالم الخارجي Net incurrence of foreign liabilities plus net lending to the rest of the world	25670	صافي ملكية الأصول المالية الأجنبية Net aquisition of foreign financial assets

د) الصفقات الخارجية لسنة ١٩٨٤م External transactions for the year 1984

(مليون درهم / بالأسعار الجارية Dh Million / at current prices)

القيمة Value	الاستخدامات Uses	القيمة Value	الموارد Sources
	الصفقات الجارية Current transactions		
31560	الواردات من السلع والخدمات Imports of goods and services	60190	الصادرات من السلع والخدمات Exports of goods and services
4050	دخل الملكية وعائد التنظيم إلى العالم الخارجي Property and interpreneural income to the rest of the world		
7500	تحويلات العاملين إلى العالم الخارجي Remittances of employees to the rest of the world	7250	دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي Property and interpreneural income to the rest of the world
860	تحويلات جارية أخرى إلى العالم الخارجي Other current transfers to the rest of the world		
23470	فائض الدولة في الحسابات الجارية Surplus of the nation on current transactions		
67440	التصرف في الإيرادات الجارية Disposal of current receipts	67440	الإيرادات الجارية Current receipts
	الصفقات الرأسمالية Capital transactions		
10660	صافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية Net acquisitions of foreign financial assets	23470	فائض الدولة في الحسابات الجارية Surplus of the nation on current transactions
15010	السهو والخطأ (تيارات مالية مختلفة) Errors and Ommissions (different financial currents)	2200	صافي الخصوم الأجنبية المتداولة Net incurrence of foreign liabilities
25670	المدفوعات Disbursements	25670	المتحصلات Receipts

٢ ـ جدول موارد واستخدامات السلع والخدمات لسنة ١٩٨٤م

Table of Sources and Uses for Goods and Services for Year 1984

مليون درهم / بالأسعار الجارية (Dh Million / at current prices)

القيمة Value	الاستخدامات Uses	القيمة Value	الموارد Sources
	(١) الاستهلاك الوسيط بسعر المشترى :	**137726**	(١) المخرجات الإجمالية : (1) Gross output
37434	**(1) Intermediate consumption at purchaser's value:**		
	ا ـ الصناعات a – Industries	120630	ا ـ الصناعات a – Industries
30631			
	ب ـ منتجو الخدمات الحكومية b – Producers of government services		ب ـ منتجو الخدمات الحكومية b – Producers of governments services
6803		16872	
	(٢) الإنفاق الاستهلاكي النهائي		جـ ـ الخدمات المنزلية c – Domestic services of households
41407	**(2) Final consumption expenditure:**	224	
	ا ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص a – Private final consumption expenditure		(٢) الواردات السلعية والخدمية :
24687		**31978**	**(2) Imports of goods and services**
	ب ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي b-General government final consumption expenditure		ا ـ الواردات السلعية a – Imports of goods
16720		25530	
	(٣) إجمالي تكوين رأس المال الثابت :		ب ـ رسوم الاستيراد b – Imports duties
29823	**(3) Gross fixed capital formation:**	418	
	ا ـ حكومي a – Government		جـ ـ الواردات الخدمية c – Imports of services
9842		6030	
	ب ـ أعمال b – Business		
19981			
	(٤) الزيادة في المخزون السلعي		
850	**(4) Increase in stocks**		
	(٥) الصادرات السلعية والخدمية :		
60190	**(5) Exports of goods and services:**		
	ا ـ الصادرات السلعية a – Exports of goods		
58440			
	ب ـ الصادرات الخدمية b – Exports of services		
1750			
169704	جملة الاستخدامات بقيمة المشترى Total of uses at purchaser's value	169704	جملة الموارد بقيمة المشتري Total Sources of Purchaser's Value

٣ ـ الميزان التجاري Trading Balance

(مليون درهم / بالأسعار الجارية (Dh Million / at current prices

جدول (٩ ـ ١)

MEM	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	البيـــان
Commodity exports (FOB)	58440	59254	69980	82142	84512	56250	39444	41049	36012	29112	الصادرات السلعية (فوب)
Crude oil	42595	44080	54533	67547	71949	48682	33619	36011	33054	27013	ـ النفط الخام
Gas	5275	5436	5862	4932	2430	800	650	165	–	–	ـ الغـــاز
Oil products	3507	1465	1459	1072	–	–	–	–	–	–	ـ منتجات نفطية
Other exports	1873	1330	1213	981	539	238	115	293	8	9	ـ صادرات أخرى
Re-exports	5190	6943	6913	7610	9594	6530	5060	4580	2950	2090	ـ إعادة تصدير
Commodity imports (CIF)	25530	30970	34795	35594	34116	26642	21473	20218	13601	10912	الواردات السلعية (سيف)
Trade balance	32910	28284	35185	46548	50396	29608	17971	20831	22411	18200	الميزان التجاري

The Development of the National Accounts System in the U.A.E. and Suggested Measures which should be Taken for Enhancing the Difficiency and Effectiveness of these Accounts for Serving the National Planning "A Comparable Analytical Study"

Ibrahiem Ahmed El-Seedy
Associate Professor, Accounting Department, Faculty of Administrative and Political Sciences, U.A.E. University

Abstract. The major objective of this research is to study the role which the national Accounts play in the planning process of the economic policy of the U.A.E. The research emphasizes the difficulties in collecting the statistical data needed for preparing the national accounts, and the main problems facing the national planner in analyzing these accounts for different purposes. The research suggested also the possible ways for enhancing the efficiency and the effectivness of these accounts to serve the economic and social policies in the U.A.E.